الأمم المتحدة

A/72/361–S/2017/821

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
24 August 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٦٩ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
تعزيز حقوق الطفل وحمايتها: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها

مجلس الأمن
السنة الثانية والسبعون

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٢٥ (٢٠١٥) ويغطي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهو يسلط الضوء على الاتجاهات المتعلقة بوقع النزاع المسلح على الأطفال، ويقدم معلومات عن الانتهاكات المرتكبة في عام ٢٠١٦، وكذلك دواعي القلق بشأن توفير الحماية. وينسب التقرير، حيثما أمكن، الانتهاكات إلى أطراف النزاع التي ارتكبتها، كما أن مرفقيه يتضمنان، انسجاما مع قرارات مجلس الأمن، قائمة بالأطراف التي تنتهك القانون الدولي بتورطها في تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم واغتصابهم وسوى ذلك من أشكال العنف الجنسي المرتكب بحقهم، وفي الهجمات الموجهة ضد المدارس أو المستشفيات والاعتداء على الأفراد المشمولين بالحماية[(١)] أو تهديدهم بالاعتداء عليهم واختطاف الأطفال.

٢ – وقد قامت الأمم المتحدة بتمحيص جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير وبالتحقق من دقتها. أما الحالات التي تعذر فيها الحصول على المعلومات أو التحقق من صحتها بسبب عوامل من قبيل انعدام الأمن أو تقييد إمكانية الوصول إلى أماكن بعينها، فيرد بيانها مع ذكر الأسباب. وفي هذا الصدد، فإن المعلومات الواردة في التقرير إنما سِيقت للدلالة فحسب ولا تمثل دائما النطاق الكامل للحوادث التي

* A/72/150.

(١) ”الأفراد المشمولون بالحماية“ هم، وفقا لقرارات مجلس الأمن، المعلمون والأطباء وغيرهم من موظفي التعليم والطلبة والمرضى.

021017 021017 17-14707 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وقعت في عام ٢٠١٦. وإضافة إلى ذلك، إذا كان بعض الحوادث، ولا سيما حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم واختطافهم وتعريضهم لأعمال العنف الجنسي، قد جرى التحقق منها في عام ٢٠١٦، فإن بدايتها قد تعود إلى وقت سابق.

٣ - وعملا بقرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥)، اتَّبعت ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في تحديدها للحالات التي تندرج في نطاق ولايتها، نهجا واقعيا يهدف إلى كفالة حماية الأطفال على نطاق واسع وبصورة فعالة. وبناء على ما ذكر، فإن هذا التقرير يوثق حالات بلغت فيها الانتهاكات السافرة للقواعد والمعايير الدولية المتعلقة بحماية الأطفال المتضررين من النزاع درجة من الخطورة بحيث تستوجب اهتماما دوليا. إن ممثلتي الخاصة إذ تصف الوقائع المذكورة أدناه بكونها انتهاكات جسيمة، تطمح إلى لفت انتباه الحكومات الوطنية إلى هذه الحالات، انطلاقا من كونها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مد جميع الأطفال المتضررين بأشكال فعالة من الحماية والإغاثة، وتشجيعها على اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة الوضع. على أن الإشارة إلى حالة بعينها ليست بتّاً قانونيا كما أن الإشارة إلى طرف غير تابع للدول لا تغير مركزه القانوني بتاتا.

٤ - ولقد تطلب إعداد هذا التقرير إجراء مشاورات واسعة داخل الأمم المتحدة وفي المقر والميدان. ويعكس إعداده أيضا نهجا جديدا في التعاون المعزز مع الدول الأعضاء. وخلال الأشهر الستة الماضية، ركزت المشاورات التي أجريت مع أطراف النزاع المشار إليها في هذا التقرير على كسب المزيد من الالتزام بمنع الانتهاكات ضد الأطفال. وحيثما أحرز تقدم كبير أو كان أحد التصرفات الجارية داعيا للقلق، فإن الإشارة إليه ترد في الفروع القطرية.

ثانيا - التصدي لوقع النزاع المسلح على الأطفال

ألف - لمحة عامة عن حالة الأطفال والنزاع المسلح

٥ - لئن كان وقع النزاع المسلح في بعض الحالات القطرية طفيفا في عام ٢٠١٦ وكان عدد الانتهاكات التي وثقت فيها ضئيلا، فإن بلدانا أخرى قد استمرت فيها الحوادث التي تؤثر في الأطفال بمستويات عالية. ففي عام ٢٠١٦، بلغ عدد الانتهاكات التي جرى التحقق منها ما لا يقل عن ٠٠٠ ٤ انتهاك وقعت على أيدى القوات الحكومية وما يفوق ٥٠٠ ١١ انتهاك مؤكَّد آخر ارتكبتها الجماعات المسلحة المتنوعة غير التابعة للدول.

٦ - وقد بلغت الحالات الموثقة لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الجمهورية العربية السورية والصومال أكثر من ضعف ما بلغته في عام ٢٠١٥. وبلغ عدد الأطفال الذين جندوا واستخدموا في جنوب السودان ٠٢٢ ١ طفلا. ولم يزل الأطفال في عدد من الحالات القطرية يواجهون درجات غير مقبولة من خطر التعرض للقتل والتشويه. ففي أفغانستان، تحققت الأمم المتحدة من وقوع ٥١٢ ٣ ضحية في صفوف الأطفال، وهو أعلى رقم يسجل على الإطلاق. وفي اليمن، تحققت الأمم المتحدة من وقوع ٣٤٠ ١ ضحية في صفوف الأطفال. وأدت أنشطة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) عبر الحدود، مقرونة بعمليات التصدي لذلك التنظيم، أيضا إلى وقوع عدد كبير من الضحايا في صفوف الأطفال، حيث وُثِّق مقتل أو تشويه أكثر من ٠٠٠ ٢ طفل في العراق

والجمهورية العربية السورية. وقد كان العدد المسجل من ضحايا الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية الأكبر منذ عام ٢٠١٢.

٧ - وفي حوض بحيرة تشاد، استمر تمدد أنشطة جماعة بوكو حرام من نيجيريا إلى البلدان المجاورة وارتُكبت هجمات ضد المدنيين في أرجاء المنطقة. وكان العنف الجنسي ضد الفتيات متفشيا في نيجيريا، وكذلك في حالات قطرية أخرى، مثل الجمهورية العربية السورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والسودان والصومال.

باء - دواعي القلق من تفاقم الاستخفاف بالقانون الدولي وأثر ذلك على الأطفال

٨ - واجهت جهود حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح تحديات بسبب الطبيعة المعقدة لبعض النزاعات وتغيرها باستمرار، إلى جانب التقلب المتواصل في الولاءات. وإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاهات التي وصفت أعلاه هي دليل واضح على لجوء عدد من أطراف النزاعات إلى استخدام تكتيكات حربية بشعة.

٩ - وكانت الهجمات اللاتماثلية التي تشنها الجماعات المسلحة غير التابعة للدول شديدة الوقع على الأطفال في أفغانستان والجمهورية العربية السورية والصومال والعراق، وكذلك في نيجيريا والبلدان المجاورة، إذ شملت أيضا إكراه الأطفال على تنفيذ تفجيرات انتحارية. وقد فاق مجموع الانتهاكات التي ارتكبتها حركة الشباب وجماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية وحركة الطالبان ٨٠٠ ٦ انتهاك. وتسبب التصدي لأعمال تلك الجماعات في وقوع عدد كبير من الضحايا في صفوف الأطفال، لا سيما بسبب طبيعتها العابرة للحدود وتموقعها في المناطق المكتظة بالسكان.

١٠ - وشكل منع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال أيضا اتجاها مقلقا في بعض السياقات. فقد ظل الأطفال حبيسي المناطق المحاصرة أو محرومين من الأغذية والمياه والمساعدة الطبية، بما في ذلك اللقاحات. وهذه مسألة تبعث على القلق البالغ لأنها تضاعف الأثر المباشر للأعمال العدائية على الأطفال وتكون لها عواقب وخيمة عليهم، ولا سيما في مراحل التكوُّن.

١١ - وقد شكل العدد المتزايد من الجماعات المسلحة غير الحكومية التي استخدمتها حكومات في القتال بالنيابة عنها مصدر قلق خاص مجدداً، وكذلك الغارات الجوية المتواصلة التي قامت بها كيانات متعددة، بما فيها تحالفات دولية. وعلى الرغم من أن هذه الأطراف الفاعلة مقيدة بواجب الوفاء بالالتزامات المنطبقة بموجب القانون الدولي، فإن تشكيلها أو هيكلها أو طبيعتها العابرة للحدود يمكن أن تعيق تنفيذ ضمانات مهمة، مثل تطبيق التدابير الاحترازية، وتحد من وضوح هياكل القيادة، مما يسفر عن وقوع انتهاكات في حق الأطفال. وإنني أحث الدول الأعضاء على أن تعزز جهودها في سبيل منع وقوع تلك الانتهاكات، سواء عملت بمفردها أم في إطار تحالف.

١٢ - وبالنظر إلى عدد حوادث قتل الأطفال وتشويههم الموثقة في هذا التقرير، فإنني أدعو أيضا إلى التركيز مجددا على ضمان احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة بموجب القانون الدولي الإنساني. فعندما تُقبل القوات المسلحة على اتخاذ قرار بشأن العمليات، يتعين عليها، على وجه التحديد، أن تأخذ في الاعتبار أنه، في الحالات التي تكون فيها جماعات مسلحة مسيطرة على أراضٍ، من المحتمل أن يكون هناك عدد كبير من الأطفال على مقربة من المواقع العسكرية، بل قد يتخذون دروعا بشرية.

١٣ - ومن شأن التنفيذ المعزز لهذه المبادئ الأساسية أن يساعد أيضا في الحيلولة دون تدمير الهياكل الأساسية المدنية الحيوية. ففي عام ٢٠١٦، تعرضت المدارس والمستشفيات لغارات جوية وعمليات برية في جميع البلدان المذكورة في هذا التقرير تقريبا. وإنني أحث أطراف النزاع على أن تعي الآثار الطويلة الأجل للأعمال العدائية التي تجري في المناطق المكتظة بالسكان أو المباني، من قبيل استمرار وجود المتفجرات من مخلفات الحرب.

١٤ - وقد أصبحت عملية ''الفرز الأمني'' للمدنيين التي تقوم بها قوات الأمن الحكومية أو الميليشيات الموالية للحكومة في المناطق التي كانت تسيطر عليها سابقا الجماعات المسلحة غير التابعة للدول، مصدرا من مصادر القلق الجديدة فيما يتصل بحرمان الأطفال من حريتهم. وإذا كان ضمان سلامة المدنيين مسؤولية تقع على كاهل الحكومات، فإن السلطات العاملة في المناطق المنكوبة بالنزاعات ينبغي أن تستعين بموظفين مدنيين متخصصين في حماية الأطفال لإجراء ذلك الفرز، وأن تتقيد كذلك بمبدأي عدم اللجوء إلى حرمان الأطفال من الحرية إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية ممكنة، وفقا لاتفاقية حقوق الطفل. أما فيما يتعلق بالأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أو الموجودين في مناطق كانت سابقا في قبضة تلك الجماعات، فإنني أشجع أيضا على اعتماد بروتوكولات لتسليمهم إلى المدنيين المتخصصين في حماية الأطفال.

١٥ - وفيما يتعلق بمسألة النزوح، فإن تجاهل المبادئ الأساسية للقانون الدولي هو عامل مهم من العوامل التي تدفع المدنيين إلى الفرار. أما العدد غير المسبوق الذي بلغه اللاجئون والنازحون من الأطفال فليس عائدا إلى النزاعات وحسب؛ بل مرده إلى وحشية الأعمال العدائية التي تخوضها الأطراف، ومنها ما يكون موجها ضد الأطفال مباشرة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعزز جهوده في سبيل تحسين حماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك من خلال إنهاء الإفلات من العقاب. ويتعين أن تقترن تلك الجهود أيضا بمبادرات تسوية النزاعات ومنع نشوبها.

جيم - التطورات الإيجابية فيما يتعلق بالتواصل مع أطراف النزاع

١٦ - رغم التحديات التي تعترض مساعي إنهاء الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال، فقد أحرز تقدم واضح في حمايتهم بواسطة الحوار والجهود الرامية إلى تسوية النزاعات ومنع نشوبها. وواصلت الأمم المتحدة تسخير حملة ''أطفال، لا جنود'' والاستفادة من عمليات السلام في التواصل مع مجموعة واسعة من الأطراف لكسب التزامها بحماية الأطفال.

١٧ - وفي هذا الصدد، تستمر أهمية دور مجلس الأمن في تيسير الحوار بشأن حماية الأطفال وتشجيعه. وعندما تؤتي هذه الجهود ثمارها وينفتح الأفق السياسي، يصبح بالإمكان معالجة احتياجات الأطفال من حيث الحماية وتعميم مراعاتها في اتفاقات السلام. وقد تجلت أهمية هذا العمل أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حيث واصلت الأمم المتحدة ما تبذله من جهود مباشرة دعما للمحادثات بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي. وقد استفاد هذا التطور المهم من أوجه التفاعل السابقة، التي أثبتت أن العمل بشأن مسائل من قبيل فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة والإفراج عنهم وتسليمهم يمكن أن يوفر مدخلا للمفاوضات العسيرة أو الطويلة الأمد.

١٨ - وأفضى تواصل الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول إلى توقيع خطتي عمل جديدتين في السودان ومالي، بينما جرى فصل ٨٩٧ ٣ طفلا عن الجماعات المسلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما فصل ٨٥٠ ١ طفلا عن الجناح العسكري لجبهة مورو الإسلامية للتحرير.

١٩ - واستشرافا للمستقبل، فقد ساعد التقدم الذي أحرز بواسطة حملة ''أطفال، لا جنود'' في تعزيز القدرات الوطنية على وضع الأسس اللازمة في عدد من البلدان لتعزيز التواصل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول. وإنني أحث الدول الأعضاء المعنية على دعم التواصل مع الجهات الفاعلة غير التابعة للدول في قضايا حماية الأطفال، وأشير إلى أن هذه المبادرات يمكن أن تساهم مساهمة قوية في جهود صنع السلام ومنع نشوب النزاعات.

ثالثا - معلومات عن الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة والتقدم الذي أحرزته الأطراف في الحوار وخطط العمل وغير ذلك من التدابير الرامية إلى وقف الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال ومنع وقوعها

ألف - الحالات المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن

أفغانستان

٢٠ - تدهورت الحالة الأمنية في أفغانستان في عام ٢٠١٦، حيث اشتدت الاشتباكات المسلحة بين قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وحركة الطالبان وكان لذلك وقع على الأطفال في جميع أنحاء البلد. وتحققت الأمم المتحدة من وقوع ٥١٢ ٣ ضحية في صفوف الأطفال وهو أكبر عدد يسجل على الإطلاق في البلد ويمثل زيادة قدرها ٢٤ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٥. وقد بلغت نسبة الأطفال من بين الضحايا المدنيين طفلا واحدا من كل ثلاثة مصابين مدنيين على وجه التقريب.

الانتهاكات الجسيمة

٢١ - تحققت الأمم المتحدة من ٩٦ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، وهو ضعف العدد الذي جرى التحقق منه في عام ٢٠١٥. ولم تزل الجماعات المسلحة هي الجهات الرئيسية الضالعة في عمليات تجنيد الأطفال واستخدامهم، فقد جرى التحقق من ٨٤ حالة، من بينها ٦٩ حالة (من ضمنها فتاة واحدة) تعزى إلى حركة الطالبان (وهو عدد يمثل زيادة بنسبة ثلاثة أضعاف مقارنة بعام ٢٠١٥)؛ و ١٠ حالات تعزى إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان؛ ولم يتأت نسبة ٥ حالات إلى جماعة بعينها. وإضافة إلى ذلك، كانت هناك أنباء غير مؤكدة بشأن عمليات تجنيد شملت ما يفوق ٠٠٠ ٣ طفل، حصل معظمها على أيدي جماعات مسلحة من بينها حركة الطالبان وتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان.

٢٢ - وقد جرى التحقق مما مجموعه ١١ حالة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم وكانت منسوبة إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، من ضمنها ٧ حالات وقعت على يد الشرطة الوطنية الأفغانية؛ وحالتان اثنتان على يد الشرطة المحلية الأفغانية؛ وحالة واحدة على يد الشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية في أحد مراكز التفتيش المشتركة؛ وحالة واحدة على يد الجيش الوطني الأفغاني. وقد نسبت حالة واحدة جرى التحقق منها إلى المليشيا الموالية للحكومة. وأوردت التقارير أن ٣ من

الأطفال كانوا يستخدمون حراسا في مراكز التفتيش أو حراسا شخصيين، وكانوا بالإضافة إلى ذلك يتعرضون للانتهاك والاستغلال الجنسيين في إطار الممارسة المعروفة باسم بجه بازي.

٢٣ - وقد أفادت الحكومة بأن ١٦٧ فتى كانوا، حتى شهر كانون الأول/ديسمبر، محتجزين في مراكز إعادة تأهيل الأحداث بتهم ذات صلة بالأمن الوطني، من ضمنها الارتباط بالجماعات المسلحة. وما زالت الأمم المتحدة قلقة من احتجاز هؤلاء الأطفال في مراكز احتجاز الكبار، ولا سيما من الزيادة الكبيرة في عدد الأطفال المحتجزين في مرفق الاحتجاز الخاضع للتدابير الأمنية القصوى في باروان، حيث كان ١٣٣ حدثا محتجزين به في كانون الأول/ديسمبر، مقارنة بما عدده ٥٣ حدثا في كانون الثاني/يناير.

٢٤ - وتحققت الأمم المتحدة من وقوع ٣ ٥١٢ ضحايا في صفوف الأطفال في أفغانستان في عام ٢٠١٦ (منهم ٩٢٣ قتيلا؛ و ٢ ٥٨٩ جريحا). وكانت الاشتباكات البرية والمتفجرات من مخلفات الحرب من بين الأسباب الرئيسية في ذلك.

٢٥ - ومن هؤلاء، قتل ٢٧٣ طفلا وجرح ٦٧٤ آخرين على أيدي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وقتل ١٢ طفلا وجرح ٤١ على يد المليشيات الموالية للحكومة، وجرح ثلاثة آخرون أثناء عمليات مشتركة قامت بها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية والمليشيات الموالية للحكومة. وإضافة إلى ذلك، نسبت ٨٧ إصابة إلى القوات العسكرية الدولية؛ ونسب ١٩ إصابة إلى عمليات مشتركة قامت بها قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية أو المليشيات الموالية للحكومة أو القوات العسكرية الدولية؛ كما نسب ١٩ إصابة أخرى إلى جماعات مسلحة مجهولة؛ ومن بين الاتجاهات المثيرة للقلق تضاعف عدد ضحايا الأطفال (٢٠٠) من جراء الغارات الجوية) وزيادة بنسبة ٣٣ في عدد إصابات الأطفال تعزى إلى المليشيات الموالية للحكومة. وإضافة إلى ذلك، وقعت ١٠ إصابات في صفوف الأطفال من جراء القصف عبر الحدود من باكستان.

٢٦ - وأوقعت الجماعات المسلحة ١ ٤٤٧ إصابة في صفوف الأطفال، من بينها ١ ٠٩٣ إصابة تعزى إلى حركة الطالبان و ١٠٠ إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان؛ و ٤ إصابات إلى الحزب الإسلامي؛ وإصابة واحدة إلى شبكة حقاني؛ و ٧ إصابات أخرى إلى جماعتين أو أكثر؛ و ٢٤٢ إصابة إلى جماعات مسلحة مجهولة.

٢٧ - وتحققت الأمم المتحدة من ٧ حالات من حالات العنف الجنسي. وقد نُسبت ٥ حوادث إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية واثنتان إلى حركة الطالبان. وشملت هذه الحوادث اغتصاب أطفال في مراكز التفتيش التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية والشرطة المحلية الأفغانية، فضلا عن تورط حركة الطالبان في خطف طفلة عمرها تسع سنوات وإكراهها على الزواج. وحتى أوائل عام ٢٠١٧، لم تتلق الأمم المتحدة أي معلومات عن الإجراءات المتخذة بحق الجناة.

٢٨ - وقد تراجع عدد ما جرى التحقق منه من الهجمات التي تستهدف المدارس والعاملين في مجال التعليم إلى ٧٧ هجوما، مقارنة بما عدده ١٣٢ في عام ٢٠١٥. وأدى احتدام القتال بين قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وحركة الطالبان إلى إصابة المدارس بالنيران المتبادلة بين الطرفين. ومن بين الحوادث التي جرى التحقق منها، نُسب ٥١ حادثا إلى حركة الطالبان؛ و ٧ حوادث إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، و ١٢ حادثا إلى جماعات مسلحة مجهولة. وكان تعليم الفتيات هدفا مباشرا لما عدده ٢٣ حادثا من تلك الحوادث. ونسب ٤ حوادث إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية

(٣ منها إلى الجيش الوطني الأفغاني، وواحد إلى جهة مجهولة)، وحادث مشترك واحد نسب إلى الجيش الوطني الأفغاني وحركة الطالبان.

٢٩ - وتحققت الأمم المتحدة من ١١٨ حادثا من حوادث الهجوم على المرافق الصحية والعاملين فيها، نسب ١٠٦ منها إلى الجماعات المسلحة، بما في ذلك ٨٤ حادثا عزي إلى حركة الطالبان وحادث واحد نسب إلى الحزب الإسلامي وآخرُ نسب إلى تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان. ولم يزل استهداف العاملين في تحصين الأطفال ضد الشلل والتهديدات التي يتعرضون لها من قبل الجماعات المسلحة مصدر قلق كبير[٢]. وإضافة إلى ذلك، نسبت ٩ حوادث إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية؛ وحادث واحد إلى المليشيات الموالية للحكومة؛ ونسب حادث واحد إلى الجيش الوطني الأفغاني والقوات العسكرية الدولية معا.

٣٠ - ووثقت الأمم المتحدة أيضا قيام قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية باستخدام ٣٤ مدرسة و ١٣ مرفقا صحيا لأغراض عسكرية. وإضافة إلى ذلك، استخدمت مدرسة واحدة من قبل المليشيات الموالية للحكومة. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن استخدام ٧ مدارس و ١٠ مرافق صحية لأغراض عسكرية. ومن التطورات الإيجابية التي حصلت في عام ٢٠١٦ قيام وزارة التعليم بإصدار توجيهين تقتضي فيهما من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وقف استخدام المدارس في الأغراض العسكرية.

٣١ - وتحققت الأمم المتحدة من ١٠ حوادث اختطاف شملت ٢٠ فتى وفتاة واحدة. وقامت الجماعات المسلحة بخطف ما مجموعه ١٣ طفلا (١١ على يد حركة الطالبان؛ واثنان على يد تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان)، لأسباب منها اشتباه انتسابهم للحكومة. ونسب حادث جرى التحقق منه إلى الجيش الوطني الأفغاني ونسب حادث آخر إلى الشرطة المحلية الأفغانية، وتعلق الأمر بما عدده ٨ أطفال. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر، خطف الجيش الوطني الأفغاني ٧ فتيان من إحدى المدارس للضغط على حركة الطالبان من أجل الإفراج عن أحد الجنود.

٣٢ - ومن بين حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية البالغ عددها ١٥٥ حادثا، جرى التحقق من ٩٨ حادثا، من بينها ٤٦ حادثَ تهديدٍ للعاملين في مجال المساعدة الإنسانية و ١٠ اعتداءات عليهم. وتورطت الجماعات المسلحة في ٩٤ حادثا شملت اختطاف العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ونسب حادثان اثنان إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

التطورات ودواعي القلق

٣٣ - إنني أثني على الحكومة لما أحرزته من تقدم كبير في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، ولا سيما من خلال إنشاء وحدات لحماية الأطفال في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية وإصدار توجيهات وزارية، تشمل قرار المديرية الوطنية للأمن الذي يحظر نقل الأطفال إلى مرفق الاحتجاز في باروان.

(٢) أفغانستان هي واحد من بين البلدان الثلاثة في العالم التي ما زال شلل الأطفال متفشيا فيها، حسب معلومات قدمتها منظمة الصحة العالمية.

٣٤ - وعلى الرغم من هذا التقدم، يساورني القلق من أن الأطفال لا يزالون يحتجزون في مرفق الاحتجاز المذكور، ولذلك أناشد الحكومة أن تنقلهم إلى مراكز تأهيل الأحداث وفقا للتوجيهات الوطنية وانسجاما مع الالتزامات الدولية بموجب القانون الدولي والمعايير الدولية. وعلاوة على ذلك، بالرغم من التقدم المهم الذي أحرز في تعزيز إجراءات تقدير السن في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية، فإن من دواعي القلق المستمر عدمُ اتباع إجراءات مماثلة في عمليات التجنيد التي تقوم بها الشرطة المحلية الأفغانية، فضلا عن استمرار الاعتماد على المليشيات الموالية للحكومة، التي لا يخضع فيها التجنيد لآليات رقابة واضحة.

٣٥ - وأخيرا، فيما يتعلق بأعمال القتل والتشويه، يساورني القلق البالغ من ازدياد عدد ضحايا تلك الأعمال في صفوف الأطفال، وأحث الحكومة وغيرها من أطراف النزاع على اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل تحسين حماية الأطفال.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٣٦ - استمرت أعمال العنف القبلي والنزاع في أرجاء البلد بالرغم من الاستقرار النسبي الذي طبع الانتخابات أوائلَ العام ٢٠١٦. فقد وسّع الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وجوده شرقًا، وعارض مساعي الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى لإعادة توحيد ائتلاف سيليكا السابق.

٣٧ - وتراجع عدد الانتهاكات الموثقة المرتكبة بحق الأطفال بمقدار النصف قياسا إلى عام ٢٠١٥، بالرغم من زيادة حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم. وزاد عدد الانتهاكات أيضا أواخرَ عام ٢٠١٦ من جراء الاشتباكات التي نشبت بين ائتلاف سيليكا السابق وميليشيات أنتي بالاكا في كاغا - باندورو، وكذلك بين فصائل ائتلاف سيليكا السابق في مقاطعتي أواكا وكوتو العليا.

الانتهاكات الجسيمة

٣٨ - زاد عدد الأطفال المجندين والمستخدمين بحوالي ٥٠ في المائة تقريبا، وشمل ذلك ٥٠ فتى و ٢٤ فتاة، وكان عمر بعضهم لا يتجاوز تسع سنوات. ونسبت حالات التجنيد والاستخدام إلى كل من جيش الرب للمقاومة (٥٦)، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى (٩)، ومليشيات أنتي بالاكا (٤)، والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى (٤)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (حالة واحدة).

٣٩ - وبلغ مجموع الضحايا في صفوف الأطفال ٦٦ طفلا، منهم ٢٧ طفلة، بين قتيل (٣٤) أو مشوَّه (٣٢)، ولم يكن عمر أصغرهم سنا يتجاوز الشهرين. ووقع الأطفال ضحايا نتيجة الإصابة إما بالرصاص، عن عمد أو غير عمد، وإما بالطعن، وإما من جراء المتفجرات من مخلفات الحرب. وكانت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى ومن في تحالفهما مسؤولتان عن مقتل ١٠ أطفال وتشويه ١٣ طفلا آخرين. ونسبت ٩ حالات إلى مليشيات أنتي بالاكا، و ٧ إلى كل من الاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى وجماعة العودة والمطالبة وإعادة الاعتبار، و ٥ إلى جماعة فولاني المسلحة، واثنتان إلى جيش الرب للمقاومة.

٤٠ - وتحققت الأمم المتحدة من أن ٥٥ فتاة وقعن ضحايا للاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. ووقع معظم تلك الحوادث بحي PK في بانغي ومقاطعات أواكا وغيرها من المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة. أما الأطراف الجانية فتشمل مليشيات أنتي بالاكا (١٣ حالة) والجبهة الشعبية

لنهضة أفريقيا الوسطى (٦)، والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى (٦)، وجماعة حي 5PK للدفاع عن النفس في بانغي (٥)، وفصائل مجهولة تابعة لائتلاف سيليكا السابق (٥)، وجيش الرب للمقاومة (٤)، وجماعة الثورة والعدالة (٤)، والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى (٣). وكان هناك أيضا حادثان من حوادث العنف الجنسي التي ارتكبتها عناصر الحكومة ومحاولة اغتصاب واحدة وحالتا اغتصاب اثنتان على أيدي قوة الدفاع الشعبي الأوغندية.

٤١ - وتحققت الأمم المتحدة من ٨ هجمات على المدارس والأفراد المشمولين بالحماية شنها كل من جيش الرب للمقاومة والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والتجمع من أجل النهوض بأفريقيا الوسطى، وتحالف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى، وميليشيات ''أنتي بالاكا''. وفي تشرين الأول/أكتوبر، قتل ٣ معلمين على أيدي عناصر تابعة لتحالف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى/الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى اقتحموا مدرسة في كاغا - باندورو، وتعرض معلم آخر للطعن على أيدي عناصر تابعة لائتلاف سيليكا السابق.

٤٢ - واستخدم ما مجموعه ٢٢ مدرسة على أيدى جماعات مسلحة، زعمت أن تلك المرافق كانت مهجورة. وفي أيلول/سبتمبر، أصدرت الأمم المتحدة نشرات صحفية تدين تلك الممارسة، وقامت الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الديمقراطية لأفريقيا الوسطى بإخلاء ٦ مدارس في وقت لاحق. وقام الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى هو والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى بإخلاء ٣ مدارس أخرى، إلا أنها قد أعيد استخدامها في وقت لاحق. واستخدمت قوات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى مدرستين في أواخر عام ٢٠١٦ وأوائل عام ٢٠١٧. وما أن أُبلغت البعثة حتى بادرت إلى إخلاء المدرستين وفقا لتوجيه عام ٢٠١٥ المتعلق بحماية المدارس والجامعات.

٤٣ - وقد جرى التحقق مما مجموعه ١٦ هجوما على المستشفيات والأفراد الطبيين شنه أطراف من ضمنهم مليشيات أنتي بالاكا، وجيش الرب للمقاومة، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، والاتحاد من أجل السلام في أفريقيا الوسطى، والتجمع من أجل النهوض بأفريقيا الوسطى، وتحالف الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى والحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى. فعلى سبيل المثال، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، اقتحمت مليشيات أنتي بالاكا مركزا صحيا في موقع كاغا - باندورو للنازحين، فقتلت أما ورضيعها، ثم قامت بنهب اللوازم الطبية.

٤٤ - أما عدد حوادث الاختطاف المتحقق منها فقد تضاعف تقريبا بالمقارنة مع عددها في عام ٢٠١٥، إذ وقع ٣٨ حادثَ اختطاف، شملت ٦٦ فتى و ٣٢ فتاة. وتورط جيش الرب في اختطاف ٨٤ طفلا. وفرّ ٤٣ طفلا من قبضة جيش الرب للمقاومة خلال ٢٠١٦، وكان بعضهم قد قبع في الأسْر منذ عام ٢٠١١. وفي أعقاب جهود الدعوة التي بذلتها الأمم المتحدة، أفرجت مليشيات أنتي بالاكا عن أربعة أطفال من أهالي فولاني كانوا قد اختطفوا في عام ٢٠١٣.

٤٥ - وظل منع وصول المساعدة الإنسانية أحد دواعي القلق، فقد جرى التحقق من وقوع ٧٢ حادثا وقع ضحيته عمال المساعدة الإنسانية، قتلا وسلبا وتهديدا. ونُسب معظم تلك الحوادث إلى مليشيات أنتي بالاكا والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى وفصائل أخرى مجهولة تابعة لائتلاف سيليكا السابق. وعلاوة على ذلك، يبدو أن جيش الرب للمقاومة يستهدف المنظمات غير الحكومية

لنهب معدات الاتصال التي تكون بحوزتها. وأقدمت الشرطة الوطنية والدرك أيضا على إلقاء القبض على خمسة من عمال المساعدة الإنسانية تعسفاً.

التطورات ودواعي القلق

٤٦ - أحث الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى أن تفيا على وجه السرعة بتعهداتهما بإنهاء الانتهاكات الجسيمة ومنع وقوعها، وتحديد الأطفال المرتبطين بهما، والتفاوض بشأن خطط العمل. ومما يحملني على التفاؤل، في هذا الصدد، أن الحوار مع القادة المحليين لمليشيات أنتي بالاكا، وجماعة الوطنيين، وجماعة الثورة والعدالة، والتجمع من أجل النهوض بأفريقيا الوسطى، والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، قد أفضى إلى فصل الأطفال عن الجماعات المسلحة.

٤٧ - وقد فصل ما مجموعه ٦٩١ ٢ فتى و ٢٠٦ ١ فتيات عن الجماعات المسلحة (منهم ٧٠ في المائة جرى فصلهم عن مليشيات أنتي بالاكا)، وكان بعضهم لا يتجاوز عمره ثماني سنوات. على أن الطابع الأهلي لبعض الجماعات شكل خطرا يهدد بإعادة تجنيد الأطفال ومن ثم جرى وضع برامج برعاية اليونسيف وُجهت خصيصا لمعالجة هذه المشكلة. بيد أن انعدام التمويل واندلا ع أعمال العنف مجددا أعاقا جهود إعادة الإدماج.

٤٨ - ويجب إعطاء الأولوية لكسر طوق الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى ولذلك فإنني أناشد جميع الأطراف والشركاء أن يدعموا جهود المساءلة، بما في ذلك عمل المحكمة الجنائية الخاصة، وكذلك من خلال إطار المبادرة الأفريقية التي يقودها الاتحاد الأفريقي لتحقيق السلام والمصالحة.

٤٩ - ولم يزل أيضا استغلال الأطفال وإيذاؤهم جنسيا على يد حفظة السلام، سواء تحت قيادة الأمم المتحدة أم غيرها من الترتيبات الدولية أحد بواعث القلق الخطيرة في مجال توفير الحماية في جمهورية أفريقيا الوسطى. (للحصول على مزيد من المعلومات، انظر A/71/818).

كولومبيا

٥٠ - تميز عام ٢٠١٦ بتوقيع اتفاق سلام نهائي بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وبالأعمال التحضيرية لعملية الحوار مع جيش التحرير الوطني. وقد بلغ العنف المسلح بين القوات العسكرية الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي أدنى مستوى له في ٥٠ عاما. وبما أن القوات الثورية الكولومبية قد التزمت بإنهاء تجنيد الأطفال في سياق محادثات السلام، فإن العدد الإجمالي لحالات التجنيد قد انخفض، على الرغم مما أفيد عنه في أواخر العام من حالات وقعت على أيدي جيش التحرير الوطني والجبهات المنشقة داخل القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ووفقا لما أفادت به وحدة تقديم المساعدة والتعويض الشامل لصالح الضحايا التابعة للحكومة، انخفض التشرد مقارنة بعام ٢٠١٥ وهَمّ قرابة ٠٠٠ ٧٠ ضحية، مثّل الأطفال ٤٥ في المائة منهم. وعلى الرغم من انخفاض حدة النزاع وانسحاب القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، فإن وجود جماعات مسلحة غير تابعة للدولة مثل جيش التحرير الوطني والجماعات التي تشكلت بعد عملية التسريح، فضلا عن الجبهات المنشقة داخل القوات الثورية المسلحة، لم يزل يثير تحديات في مجال حماية الأطفال.

الانتهاكات الجسيمة

٥١ - جرى التحقق من تجنيد ١٥١ فتى و ٧٩ فتاة واستخدامهم. وقد جند معظم هؤلاء الأطفال في الأعوام السابقة لعام ٢٠١٦. وكان معظمهم مرتبطين بالقوات المسلحة الثورية - الجيش الشعبي (١٠٥)، وجيش التحرير الوطني (١٠٢). فعلى سبيل المثال، في شباط/فبراير، جرى تسليم فتى عمره ١٦ عاما للجهات الإنسانية في أروكا بعد ١١ شهرا من تجنيده من قبل القوات المسلحة الثورية - الجيش الشعبي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سلمت القوات العسكرية الكولومبية إلى معهد الرعاية العائلية في كاوكا فتاة حاملا عمرها ١٧ كانت قد فرت من قبضة جيش التحرير الوطني. ونُسب حالات أخرى إلى الجماعات التي تشكلت بعد التسريح (١١) وجيش التحرير الشعبي (٣).

٥٢ - وتحققت الأمم المتحدة من مقتل ٦ أطفال وتشويه اثنين بسبب الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. ويمثل ذلك انخفاضا حادا في أعقاب الاتفاق المبرم بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في عام ٢٠١٥ لإزالة الألغام. وكانت هناك أيضا تطورات فيما يتعلق بمساءلة أفراد القوات العسكرية الكولومبية الذين قتلوا أطفالا في سياق النزاع المسلح.

٥٣ - وظل عدد ما جرى التحقق منه من حالات العنف الجنسي منخفضا، حيث تضررت منه ٣ فتيات. وقد أشار اتفاق السلام إلى أن جرائم العنف الجنسي ليست مشمولة بالعفو. وأحرز تقدم في مكافحة الإفلات من العقاب، إذ حكم على أفراد في القوات العسكرية الكولومبية في كانون الثاني/يناير بالسجن لمدة ١٤ عاما لاغتصاب فتاة عمرها ١٤ سنة في عام ٢٠١٢ في كونديناماركا.

٥٤ - وتحققت الأمم المتحدة من ٦ هجمات على المدارس و ٣ من حالات الاستخدام العسكري. وأُلحقت أضرارٌ بالمدارس أثناء تبادل إطلاق النار بين القوات العسكرية الكولومبية وجيش التحرير الوطني وبسبب ألغام أرضية زرعها مجهولون. وأصيبت مدرسة في أراوكا بأضرار أيضا أثناء قصف جوي نفذته القوات العسكرية الكولومبية في أيلول/سبتمبر. ووردت أيضا ادعاءات من معلمين كونَهم تعرضوا للتهديد على يد جماعات مسلحة من قبيل جيش التحرير الوطني وجماعات الدفاع الذاتي الكولومبية.

التطورات ودواعي القلق

٥٥ - شمل اتفاق السلام النهائي بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية - الجيش الشعبي حكما مهما لرعاية المصالح الفضلى للأطفال وأوَّلية حقوقهم في جميع مجالات التنفيذ. وعلاوة على ذلك، تضمن قانون العفو العام الذي أقره الكونغرس في كانون الأول/ديسمبر أحكاما خاصة بالأطفال، تقتضي من الدولة ألا تقاضي الأشخاص الذين هم دون سن ١٨ عاما عندما يرتكبون أعمالا في سياق النزاع المسلح.

٥٦ - وإنني أثني الثناء الجميل على حكومة كولومبيا وقيادة القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي لتوقيع اتفاق السلام. وأشير إلى أن نجاح التنفيذ يتطلب تكريس الموارد واستمرار الإرادة السياسية وفعالية التنسيق لمعالجة التحديات المتبقية. وأشجع خاصة على تعزيز القدرات المؤسسية على الصعيد المحلي وتوسيع نطاق برامج الوقاية المجتمعية لمعالجة الأسباب الجذرية لتجنيد الأطفال واستخدامهم. وأدعو أيضا المنظمات دون الإقليمية إلى دعم هذه العمليات.

٥٧ - وفي تطور ذي صلة بما سبق، أكدت محكمة دستورية في قرار أصدرته في شباط/فبراير أن جميع الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات التي تشكلت بعد التسريح، هم ضحايا ويحق لهم بهذه الصفة أن يحصلوا على تعويضات وأن يستفيدوا من دعم إعادة الإدماج بموجب قانون رعاية الضحايا.

٥٨ - وعلى النحو المبين في تقريري القطري عن حالة الأطفال في كولومبيا (S/2016/837)، فإن أحد الإنجازات الرئيسية قد كان هو الاتفاق المبرم بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بشأن فصل الأطفال عن العمل العسكري. ففي أيلول/سبتمبر، أفرجت القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي عن ١٣ طفلا. وإضافة إلى ذلك، صدر المرسوم الرئاسي ١٧٥٣ في تشرين الثاني/نوفمبر لكفالة قيام الجماعات المسلحة بإعداد قائمة بالأطفال لغرض فصلهم عن صفوفها. واتفق الأطراف أيضا على وضع برنامج خاص يمكن جميع الأطفال المنفصلين عن الجماعات المسلحة ممن هم دون سن ١٨ عاما من استعادة حقوقهم وإعادة إدماجهم والحصول على تعويضات. بيد أن تحديد طرائق تنفيذ البرنامج الخاص لم يكن قد حصل حتى أوائل عام ٢٠١٧.

٥٩ - وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، وبناء على طلب الحكومة، أوفدت بعثة سياسية تابعة للأمم المتحدة تضم مراقبين مهمتها أن ترصد وقف إطلاق النار الثنائي وإلقاء السلاح والتحقق منهما كجزء من الآلية الثلاثية للرصد والتحقق. وموازاة مع قيام القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بإلقاء السلاح، أحث الأطراف على مواصلة تحديد الأطفال المجندين، ومنع التسريح غير الرسمي، وكفالة اتخاذ تدابير ملائمة لحماية الأطفال لمنع الانتقام أو إعادة التجنيد من قبل جماعات أخرى، فضلا عن توفير الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمعات المحلية الأكثر ضعفا.

٦٠ - ويساورني القلق من ازدياد عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم المنسوبة إلى الجماعات المسلحة، ولا سيما جيش التحرير الوطني، وأدعوها إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل إنهاء هذه الممارسة. وعلاوة على ذلك، أدعو الأطراف المتفاوضة إلى أن تراعي مسألة تجنيد الأطفال تمام المراعاة في محادثات السلام الجارية بين الحكومة وجيش التحرير الوطني.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

٦١ - ظلت الأوضاع الأمنية متقلبة في شرق البلد وطبعتها العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد الجماعات المسلحة. وتدهور الوضع في كيفو الشمالية بسبب ظهور جماعات مسلحة جديدة ونشوب أعمال العنف بين قبائل الهوتو ونانديي. فقد اندلعت اشتباكات بين قبائل توا ولوبا في تانغانييكا وبين قوات الأمن ومليشيا كامونا نسابو في مقاطعات كيساي. وعلى الرغم من أن المعلومات المتعلقة بالانتهاكات المرتكبة في مقاطعات كاساي لم تزل قيد التحقق في أوائل عام ٢٠١٧، فإن حجم الادعاءات التي وردت وطبيعتها يبعثان على القلق.

٦٢ - وقد بلغ مجموع الانتهاكات الخطيرة التي جرى التحقق منها ٣٣٤ ٢ انتهاكا. وارتفع عدد الضحايا من الأطفال بنسبة ٧٥ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ وشكل ذلك العدد الأعلى المسجل منذ عام ٢٠١٢.

الانتهاكات الجسيمة

٦٣ - تحققت الأمم المتحدة مما عدده ٤٩٢ حالة جديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم (من بينهم ٦٣ فتاة) على أيدي الجماعات المسلحة، وسُجل ٨٢ في المائة منها في كيفو الشمالية. وكان ١٢٩ طفلا من هؤلاء دون سن الخامسة عشرة وقتَ التجنيد. وكانت الأطراف الجانية الرئيسية تتكون من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (١٤١)، وجماعة نياتورا (١٢٢)، وجماعة ماي - ماي مازيمبا (٤٤) وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٤٠). وقد وقع ثلث الأطفال تقريبا ضحية انتهاكات أخرى أثناء ارتباطهم بالجماعات المسلحة. أما التحقق من عدد الأطفال المجندين والمستخدمين على أيدي مليشيات قبائل التوا ولوبا ومليشيا كامونا نسابو، فلم يزل جاريا في مستهل عام ٢٠١٧. وإضافة إلى ذلك، تم التعرف على ٢٨ فتى ضمن العناصر الذين انتشلتهم الأمم المتحدة من حديقة غارامبا الوطنية في أيلول/سبتمبر ممن ينتمون للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٦٤ - وفي عام ٢٠١٦، سلمت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الأمم المتحدة ١٩٣ طفلا يزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة، بعضهم من سجن أنغينغا، بمقاطعة مونغالا. وكان بعضهم محتجزين من قبل السلطات الوطنية لمدة تناهز العام. وحتى مستهل عام ٢٠١٧، لم يزل ٢١ فتى محتجزين لدى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بمن فيهم ٣ أطفال احتجزوا لمدة تزيد عن ستة أشهر.

٦٥ - وقد قتل ما لا يقل عن ١٢٤ طفلا وشوه ١١٦ آخرين، من بينهم ٤١ بسبب تبادل إطلاق النار و ٣٤ بسبب الذخائر غير المنفجرة. أما الأطراف الجانية الرئيسية فكانت هي جماعة ماي - ماي مازيمبا (٤٩)، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٢٣)، وتحالف القوى الديمقراطية (١٩). وعلاوة على ذلك، اِدُّعي أن ١١٠ أطفال قتلوا وشوهوا بالساطور أثناء أعمال العنف التي نشبت بين قبائل توا ولوبا في مقاطعة تنجانيقا. ونسب وقوع ٢٠ طفلا ضحية إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما نسب ٤ ضحايا آخرين إلى الشرطة الوطنية الكونغولية. وفي كانون الأول/ديسمبر، أدى اندلاع أعمال العنف في منطقة كاساي إلى تشويه ما لا يقل عن أربعة فتيان على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والقتل المزعوم لرضيع ذكر على يد مليشيا كامونا نسابو. ولم يزل التحقق من عدد آخر من الادعاءات جاريا في مستهل عام ٢٠١٧.

٦٦ - وجرى التحقق من اغتصاب ١٧٠ فتاة وفتى واحد، وهي انتهاكات وقع ٨٧ منها في كيفو الشمالية و ٥٠ في إيتوري. أما الأطراف الجانية الرئيسية من بين الجماعات المسلحة فكانت هي قوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٤٢)؛ والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا (١٤)؛ وجماعة نياتورا (١٠). وكانت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية مسؤولة عن ٦٤ حالة، تشمل فتى واحدا في الاحتجاز؛ وكانت الشرطة الوطنية الكونغولية مسؤولة عن ١٢ حالة؛ وكان الجهاز الوطني للاستخبارات مسؤولا عن حالة واحدة.

٦٧ - وجرى التحقق من وقوع ما مجموعه ٦٨ هجوما على المدارس (٥١) والمستشفيات (١٧)، وهي زيادة كبيرة بالقياس إلى عام ٢٠١٥. وكان من بين الأطراف الجانية مليشيا التوا (١٣ هجوما)، وماي - ماي سيمبا (٤)، وجماعة ريا موتومبوكي (٤)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (٣). وفي تشرين الأول/أكتوبر في بوتيمبو، أصاب أحد صواريخ القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية

مدرسة، فأدى إلى مقتل فتاتين ومعلمين وجرح أربعة أطفال. وإضافة إلى ذلك، أصيب ٥١ مدرسةً ومركزٌ صحي واحد بأضرار مزعومة على أيدي مليشيات تابعة لقبائل التوا ولوبا. ولم يزل التحقق جاريا في مطلع عام ٢٠١٧ في عدد كبير من الهجمات الموجهة ضد المدارس في منطقة كاساي على أيدي مليشيا كامووينا نسابو والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦٨ - واستُخدِم ما مجموعه ١٩ مدرسة ومستشفيان لعدة أسابيع على يد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (١٤)، والشرطة الوطنية الكونغولية (واحدة)، والجماعات المسلحة (٦) في كيفو الشمالية وتنجانيقا وكيفو الجنوبية.

٦٩ - وبلغ مجموع عدد من اختطفوا من الفتيان ١٣٧ فتى ومن الفتيات ٥٦ فتاة ووقع معظم هذه الاختطافات على أيدي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٢٩)، وقوات المقاومة في إيتوري (٢٦)، وجيش الرب للمقاومة (٢٥)، وتحالف القوات الديمقراطية (٢٣)، وجماعة نياتورا (١٣)، في حين نسب إلى القوات المسلحة ٤ عمليات اختطاف، من بينها ٣ وقعت لأغراض جنسية. وقد اختطف ما لا يقل عن ١١٤ طفلا بغرض التجنيد.

٧٠ - أما من حيث منع وصول المساعدة الإنسانية، فقد جرى التحقق من تهديدين اثنين وجههما ضد عمال المساعدة الإنسانية كل من جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو الجديد والجهاز الوطني للاستخبارات. وإضافة إلى ذلك، قتل في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية ما لا يقل عن ٤ من عمال المساعدة الإنسانية واختطف ٣٣ آخرين.

التطورات ودواعي القلق

٧١ - إنني أثني على الحكومة لالتزامها المستمر والقوي بخطة العمل. وفي حين يتعين مواصلة الجهود المبذولة من أجل وقف أعمال العنف الجنسي على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنعها وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، فإنني أرحب بالتدابير الملموسة التي اتخذت لتطبيق أحكام خطة العمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم ومنعهما. ويشمل ذلك إنشاء فريق إضافي من الأفرقة العاملة التقنية المشتركة، والتأكد من صحة التعليمات الموحدة بشأن التحقق من السن، واعتماد توجيه صادر عن وزارة الدفاع لتعميم التعليمات الموحدة في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وفرز المجندين الجدد. ومما يدعوني إلى التفاؤل أنه للعام الثاني على التوالي لم يجر توثيق أي حالة جديدة من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفيما يتعلق بالمساءلة، وثقت الأمم المتحدة القبض على ما لا يقل عن ١٥ من أفراد القوات المسلحة وخمسة من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية، لتهم من بينها حالات تجنيد واستخدام للأطفال تعود إلى ما قبل عام ٢٠١٦، وصدرت بحق ٤١ فردا (٢٣ من القوات المسلحة؛ و ١١ من الشرطة الوطنية الكونغولية؛ وفرد واحد من حركة ٢٣ مارس و ٦ أفراد من جماعة نياتورا) أحكام تتراوح بين السجن ثلاث سنوات وبين عقوبة الإعدام لضلوعهم في أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال. وأشارت الحكومة إلى أن عدد القضايا التي صدرت فيها أحكام بحق مرتكبي أعمال العنف الجنسي ضد الأطفال قد بلغ ١٢٩ قضية.

٧٢ - وفي تموز/يوليه، أقرت الحكومة إعلان المدارس الآمنة. وأخيرا، قدمت الحكومة مساعدة متعددة القطاعات إلى الأطفال الذين وقعوا ضحايا للتجنيد والاستخدام ولأعمال العنف الجنسي.

٧٣ - وعلى الرغم من أوجه التقدم المذكورة، فإنني أشعر بالقلق مما أشارت إليه التقارير من ارتفاع عدد حالات قتل الأطفال وتشويههم المنسوبة إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ولا سيما في منطقة كاساي حيث كانت هناك ادعاءات بالاستخدام المفرط للقوة، وأحث الحكومة على اتخاذ تدابير فورية لمنع وقوع ضحايا في صفوف الأطفال، وضمان المساءلة عن أي أعمال إجرامية، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

٧٤ - وقدمت الأمم المتحدة الدعم التقني وقامت بفرز ما يفوق على ٥١٢ ٧ من أفراد القوات المسلحة والشرطة الوطنية الكونغولية والمديرية العامة للهجرة والجهاز الوطني للاستخبارات، وفصل ١٩١ طفلا في مراكز التجنيد أثناء عملية فرز المجندين الجدد. وكذلك فقد ساهم كل من جهود الدعوة التي بذلتها الأمم المتحدة والضغوط العسكرية في فصل ٦٦٢ ١ طفلا (١٧٧ فتاة) عن الجماعات المسلحة، ولا سيما عن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (٥٨٥)، وجماعة نياتورا (٣٥٤)، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري (١١٥)، وجماعة رايا موتومبوكي (٩٣). وفي عام ٢٠١٦، وقع تحالف الوطنيين من أجل الحرية والسيادة للكونغو على عقد الالتزام بحماية الأطفال مع منظمة ''نداء جنيف'' غير الحكومية. غير أن هذا التحالف لم يكن حتى أوائل عام ٢٠١٧ قد وقع خطة عمل مع الأمم المتحدة.

العراق

٧٥ - ظل النزاع محتدما على امتداد عام ٢٠١٦، ولا سيما في محافظتي الأنبار ونينوى، من جراء العمليات الكبرى الرامية إلى استعادة الأراضي التي كانت في قبضة تنظيم الدولة الإسلامية في كل من الفلوجة والموصل. وإضافة إلى ذلك، كان للعمليات الانتحارية وغيرها من الهجمات اللاتماثلية التي تقوم بها الجماعات المسلحة وقع كبير على الأطفال.

الانتهاكات الجسيمة

٧٦ - تفيد التقارير بأن ١٦٨ فتى على الأقل جندوا واستخدموا على أيدي أطراف النزاع، بما في ذلك تنظيم الدولية الإسلامية وقوات الدفاع الشعبية لحزب العمال الكردستاني وقوات الحشد الشعبي. وتحققت الأمم المتحدة من ١١٤ حالة. ونسبت ٤٠ حالة جرى التحقق منها إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الأنبار وبابل وبغداد وديالى وكركوك ونينوى، حيث جند ٢٨ فتى مقاتلين و ١١ مفجرين انتحاريين وفتى واحد جاسوسا. ويدعى أيضا أن الأطفال استخدموا دروعا بشرية على يد تنظيم الدولة الإسلامية. وجند ما مجموعه ٥٧ طفلا واستخدموا على أيدي الجماعات المنضوية تحت لواء قوات الحشد الشعبي، حيث تلقى معظمهم التدريب العسكري ونشروا لأغراض القتال، كما قامت جماعات الحشد القبلية بتجنيد ١٢ طفلا آخرين من داخل مخيمات النازحين في بعض الحالات واستخدمتهم. وجرى أيضا تجنيد ٥ فتيان على أيدي قوات الدفاع الشعبية لحزب العمال الكردستاني.

٧٧ - وحتى شهر كانون الأول/ديسمبر، كان هناك على الأقل ٤٦٣ طفلا، بمن فيهم ١٧٢ في إقليم كردستان العراق، محتجزين بتهم تتعلق بالأمن الوطني، منها الارتباط بالجماعات المسلحة. ووردت ادعاءات باحتجاز الأطفال وإساءة معاملتهم على أيدي قوات الأمن أثناء عملية فرز مدنيي المناطق

التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية. وقد طلبت حكومة العراق مساعدة الأمم المتحدة في التدريب على سبل منع الاعتداء على الأطفال خلال عملية الفرز.

٧٨ - ولم يزل قتل الأطفال وتشويههم يمثّلان الانتهاك الخطير الأشد شيوعا. وقد سجّلت الأمم المتحدة ٢٥٧ حادثا أسفرت عن وقوع ٨٣٤ ضحية من بين الأطفال، منها ١٣٨ حادثا جرى التحقق منها، أسفرت عن مقتل ٢٢٩ طفلا (١٤٥ فتى، و ٥٨ فتاة، و ٢٦ جِنسُهم غير معروف) وجرح ١٨١ (١٢٩ فتى؛ و ٤٤ فتاة؛ وثمانية أطفال جِنسُهم غير معروف). وكان تنظيم الدولة الإسلامية مسؤولا عما لا يقل عن ١٣ اعتداء استهدف الأطفال، بما في ذلك التعذيب. وكان ما مجموعه ٦٦ حادثا جرى التحقق منها قد نجم عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، ولا سيما على يد تنظيم الدولة الإسلامية. وقد استُهدفت بتلك الاعتداءات أيضا الأماكن العامة وقوات الأمن واحتفالات الشيعة. ونسب ٣٢ حادث قتل وتشويه إلى قوات الأمن العراقية والتحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية (٣٠)، وقوات البشمركة (واحد) وقوات الحشد الشعبي (واحد)، ونجمت تلك الحوادث عن قذائف الهاون والهجمات بالصواريخ والغارات الجوية والقصف المدفعي. وحتى أوائل ٢٠١٧، كانت الحكومة تعمل مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لإزالة الألغام من المناطق التي كانت سابقا تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.

٧٩ - وجرى التحقق من أحد حوادث العنف الجنسي كان يتعلق بفتى عمره ١٧ عاما، أقدم على اغتصابه أحد أفراد جماعة مسلحة مجهولة. وفي حين استمر القلق من تفشي أعمال العنف الجنسي على يد تنظيم الدولة الإسلامية، لم تحظ تلك الانتهاكات بما يلزم من الإبلاغ.

٨٠ - وجرى التحقق مما مجموعه ١٠ هجمات على المدارس والعاملين في قطاع التعليم. وتضررت مدرستان بسبب غارات جوية في الموصل، كانت إحداهما تستخدم من قبل تنظيم الدولة الإسلامية، وأصيب ثلاث مدارس أخرى بأضرار أثناء القتال في كركوك ونينوى. وتعرض ٤ معلمين للاختطاف أو القتل أو التشويه، وتلقى معلمون تهديدات من تنظيم الدولة الإسلامية في حادث واحد على الأقل. وجرى التحقق من ٨ هجمات على المرافق الصحية والأفراد الطبيين. وأصيب مستشفيان بأضرار بسبب غارات جوية في نينوى، كما أصيبت ٣ مدارس أخرى بقذائف الهاون في الأنبار، واستُهدف الأفراد الطبيون في ٣ حوادث في محافظتي ديالى وصلاح الدين. ومن بين الهجمات الـ ١٨ التي جرى التحقق منها واستهدفت مرافق التعليم والصحة وأفرادها، نسب ٨ هجمات إلى تنظيم الدولة الإسلامية، و ٣ قامت بها القوات العراقية أو الدولية جوا، وواحدة على أيدي قوات الحشد الشعبي، ولم يتأت نسبة ٦ هجمات إلى جهة بعينها. وسجل ١٨ هجوما آخر، لكن لم يتأت التحقق منها.

٨١ - ووثقت الأمم المتحدة ٤١ حادثا جرى فيها استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية. واستخدم ٣٤ مدرسة على يد تنظيم الدولة الإسلامية كمواقع عسكرية أو مستودعات أو مرافق تدريب في الأنبار وكركوك ونينوى؛ واستخدم ٣ مدارس على أيدي قوات الأمن العراقية كمراكز لفرز المدنيين في نينوى؛ ومدرسة واحدة على يد حشد الأشعري في نينوى. وأوردت التقارير أن مستشفيين قد استخدمهما تنظيم الدولة الإسلامية موقعين عسكريين.

٨٢ - وتحققت الأمم المتحدة من ٨ حوادث اختطاف شملت ٩ فتيان و ٣ فتيات. ونسبت ٧ حالات إلى تنظيم الدولة الإسلامية (٦ فتيان في نينوى وفتاة واحدة في محافظة صلاح الدين)،

ولم يتأت تأكيد هوية الجناة الضالعين في الحالات المتبقية في ديالى وكربلاء وصلاح الدين. وأبلغ عن وقوع ٧ حوادث أخرى من حوادث الاختطاف تشمل ٢٦ طفلا، ولكن لم يتأت التحقق منها. وعلاوة على ذلك، يعتقد أنه حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، كان ما يقرب من ٧٠٠ ١ امرأة وطفل ما زالوا أسارى لدى تنظيم الدولة الإسلامية.

٨٣ - وجرى التحقق مما مجموعه ٣ حوادث منع فيها وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال. وفي إحدى الحالات، توفي صبي عندما منع تنظيم الدولة الإسلامية وصول المساعدة الطبية الحيوية في نينوى. وعلاوة على ذلك، أفيد بأن عمليات فرز المدنيين المغادرين للمناطق التي كانت سابقا تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في محافظتي نينوى وصلاح الدين كانت تتخذ ذريعة لمنع وصول المساعدة إلى الأطفال.

التطورات ودواعي القلق

٨٤ - شكل استمرار مستوى الانتهاكات المرتكبة على يد تنظيم الدولة الإسلامية مصدر قلق بالغ. ويساورني أيضا القلق البالغ من تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات الموالية للحكومة. وفي هذا الصدد، أعربت الأمم المتحدة عن قلقها لدى الحكومة وسلطات كردستان العراق بشأن قيام قوات الحشد الشعبي بتجنيد الأطفال واستخدامهم. ولأن قوات الحشد الشعبي قامت رسميا تحت رعاية الحكومة في أواخر عام ٢٠١٦، فإنني أحث السلطات على كفالة أن يكون التجنيد فيها منسجما وأحكام المادة ٣٠ (٢) من القانون رقم ٢٠١٠/٣، التي تقضي بإنشاء آليات مناسبة للتحقق من السن وفصل أي أطفال يكونون حاليا في الصفوف والحرص على المساءلة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم وغير ذلك من الانتهاكات المرتكبة بحقهم.

إسرائيل ودولة فلسطين

٨٥ - اتسم النصف الأول من عام ٢٠١٦ باستمرار مستويات أعمال العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، من جراء الاشتباكات بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية، وعدد من الهجمات ضد الإسرائيليين. ولم يزل الأطفال في إسرائيل ودولة فلسطين يتأثرون بأعمال العنف وردود فعل قوات الأمن والوضع السائد الناجم عن الاحتلال العسكري وإغلاق المنافذ.

الانتهاكات الجسيمة

٨٦ - لم تتلق الأمم المتحدة أي تقارير عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في عام ٢٠١٦. ومع ذلك، فمن الصعب توثيق هذا الانتهاك، ولا سيما في غزة.

٨٧ - ولم يزل يرتفع عدد أطفال الضفة الغربية الذين تحتجزهم القوات الإسرائيلية بدعوى ارتكاب انتهاكات أمنية. ودلت الأرقام الشهرية التي تقدمها دائرة السجون الإسرائيلية على أن أعداد الأطفال الفلسطينيين القابعين في مراكز الاحتجاز العسكرية وصلت أعلى المستويات المسجلة منذ عام ٢٠١٠، إذ كان عدد المحتجزين من الأطفال في نهاية آذار/مارس يبلغ ٤٤٤ طفلا (من ضمنهم ١٥ فتاة)، بالرغم من أن هذا الرقم قد تراجع إلى ٢٧١ في أيلول/سبتمبر. وفي القدس الشرقية، وثقت الأمم المتحدة ٧١٢ حالة لأطفال فلسطينيين احتجزوا بسبب جرائم ذات صلة بالأمن، من ضمنهم ١٥ طفلا دون

١٢ عاما وهي سن المسؤولية الجنائية. وبعد استئناف السلطات الإسرائيلية إعمال الاحتجاز الإداري للأطفال الفلسطينيين في عام ٢٠١٥، تم توثيق ١٠ حالات في عام ٢٠١٦. ووثقت الأمم المتحدة أيضا ما مجموعه ١٨٥ حادثا من حوادث إساءة معاملة الأطفال (١٧٥ فتى؛ و ١٠ فتيات) على أيدي القوات الإسرائيلية أثناء عمليات الاعتقال والاحتجاز.

٨٨ - وقد قتل ما مجموعه ٣٦ طفلا (٣٥ فتى فلسطينيا، وفتاة إسرائيلية واحدة) وجرح ٩٠٠ طفل آخرين (٨٨٧ طفلا فلسطينيا؛ و ١٣ طفلا إسرائيليا)، معظمهم في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

٨٩ - وفي الضفة الغربية، قُتل ١٣ فتى فلسطينيا. ونسبت عمليات القتل كلها تقريبا إلى القوات الإسرائيلية. فقد قتل ١٥ طفلا وهم، على ما يدعى، بصدد ارتكاب اعتداءات عن طريق الطعن بالسكاكين، وقتل ٣ أثناء ارتكابهم اعتداءات من نفس القبيل، كما قتل ١١ طفلا أثناء العمليات العسكرية وعمليات التفتيش، وقتل طفل واحد أثناء المظاهرات. وجرى توثيق استخدام الذخيرة الحية على نحو متواتر، وأدى ذلك إلى مقتل ٣٠ طفلا فلسطينيا. ويبعث عدد من الحالات على القلق من الاستخدام المفرط للقوة. فعلى سبيل المثال، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، ذكر شاهد عيان أن القوات الإسرائيلية واصلت إطلاق النار على صبي في السادسة عشرة من عمره في بني نعيم بعد أن أُردي أرضا في أعقاب الطلقات النارية الأولى التي أصابته في ساقيه.

٩٠ - وقد أصيب ما مجموعه ٨٥٧ طفلا فلسطينيا (٧٩٧ فتى؛ و ٦٠ فتاة) في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وكان ٤٦٥ قد أصيبوا على أيدي القوات الإسرائيلية أثناء عمليات الاعتقال أو المظاهرات، و ٣٥٦ أثناء الاشتباكات، وأربعة ردّاً على اعتداءات بالطعن، مزعومة أو غير مزعومة. وإضافة إلى ذلك، أصيب ٢٩ طفلا فلسطينيا على أيدي المستوطنين الإسرائيليين، وأصيب ثلاثة آخرون من جراء الذخائر غير المنفجرة.

٩١ - وقتلت فتاة إسرائيلية عمرها ١٣ عاما في مستوطنة قرية عربا طعنا على يد فتى فلسطيني عمره ١٧ عاما. وقد قتل ذلك الفتى لاحقا على يد مستوطن إسرائيلي. وأصيب ١١ طفلا إسرائيليا في الضفة الغربية، حيث جرح ١٠ أطفال على أيدي مدنيين فلسطينيين قذفا بالحجارة (٨) وبواسطة إطلاق النار (٢) صوب مركبتين، بينما جرح واحد بواسطة شظايا ذخيرة حية أطلقتها القوات الإسرائيلية.

٩٢ - وفي غزة، قتلت القوات الإسرائيلية ٣ أطفال. وأصيب ٣٧ طفلا (٢٧ فتى؛ و٣ فتيات)؛ جرح منهم ٢٥ طفلا على أيدي القوات الإسرائيلية، و ٤ من جراء الذخائر غير المنفجرة، وواحد بنيران متبادلة. وفي ١٢ آذار/مارس، قتل شقيقان، عمر أحدهما ست سنوات والآخر تسعٌ، وجرح أخوهما البالغ من العمر ١٢ عاما عندما أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية قذائف ردا على صواريخ أطلقت على إسرائيل من موقع يقال إن كتائب عز الدين القسام تستخدمه بجوار منزل أولئك الأطفال في بيت لاهيا.

٩٣ - وفي إسرائيل، قتل فتى فلسطيني عمره ١٧ عاما في ٨ آذار/مارس في بيتا تيكفا بعدما طعن مدنيا إسرائيليا وأصابه بجروح حسبما أفادت التقارير. وجرح طفلان إسرائيليان على الأقل في اعتداءات قام بها فلسطينيون في إسرائيل، شملت هجوما انتحاريا على حافلة في القدس الغربية في ١٨ نيسان/أبريل، وهو الاعتداء الذي أشادت به حماس.

٩٤ - وفي الضفة الغربية، وثقت الأمم المتحدة ٧٤ هجوما على المدارس أو الأفراد المشمولين بالحماية من جراء عمليات قوات الأمن الإسرائيلية والاشتباكات الواقعة داخل المدارس وخارجها، وكذلك عمليات إغلاق المدارس بسبب الهجمات تضرر منها أكثر من ٠٠٠ ٨ طالب، ولا سيما في محافظات بيت لحم والخليل ونابلس ورام الله. وأسفرت تلك الحوادث عن إلحاق أضرار بثلاث مدارس وجرح الطلاب والاعتداء عليهم بدنيا. ونسب ٦٨ حادثا إلى قوات الأمن الإسرائيلية و ٦ إلى المستوطنين الإسرائيليين. ووثقت الأمم المتحدة حالات تعذر فيها حصول الطلاب على التعليم بسبب إغلاق المدارس، وعمليات التفتيش، واحتجاز الطلاب وموظفي المدارس، بالإضافة إلى التأخيرات التي يتكبدها الطلبة والمعلمون في مواعيدهم عند مرورهم بنقاط التفتيش.

٩٥ - ووثقت الأمم المتحدة قيام السلطات الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر بمصادرة عيادات صحية متنقلة ممولة من جهات مانحة، وأدى ذلك إلى حرمان ٩٣ طفلا في جماعتي المركيز وحلاوة بمحافظة الخليل من الحصول على خدمات الرعاية الصحية. وإضافة إلى ما سبق، جرى في عام ٢٠١٦ تأخير ما نسبته ٢٦ في المائة من الطلبات الخاصة بالأطفال لعبور نقطة تفتيش إيريز إلى خارج غزة لتلقي العلاج الطبي، وشمل عدد من تضرروا ٤٩٠ ٢ طفلا (٠٢٦ ١ فتاة؛ و ٤٦٤ ١ فتى)، في حين رُفض ١ في المائة من الطلبات، وتضرر من ذلك ٨٧ طفلا. وهذا يمثل أعلى نسبة مئوية للطلبات التي جرى تأخيرها ورفضها منذ عام ٢٠١٠.

التطورات ودواعي القلق

٩٦ - إنني ألاحظ بقلق شديد استمرار عمليات قتل وتشويه الأطفال في إسرائيل ودولة فلسطين وأعرب عن انشغالي باحتمال وجود حالات لتجنيد الأطفال واستخدامهم في غزة. وإنني أحث جميع الأطراف على التقيد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي من أجل حماية الأطفال. وأناشد كذلك الحكومة الإسرائيلية أن تعيد النظر في إجراء الاحتجاز الإداري المفروض على الأطفال وإعطاء الأولوية لبدائل الاحتجاز بما ينسجم والمبادئ الدولية لقضاء الأحداث، الواردة في اتفاقية حقوق الطفل وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بيجين).

لبنان

٩٧ - لم يزل الأطفال يواجهون آثار الاشتباكات العنيفة المندلعة في شمال وادي البقاع ومخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، والهجمات بالقنابل، وأعمال العنف المتفرقة في المناطق الحدودية.

الانتهاكات الجسيمة

٩٨ - وثقت الأمم المتحدة حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة، حيث شوهد عشرات الفتيان يرتدون الزي العسكري ويحملون السلاح في عرسال، شمالي وادي البقاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كانت جماعات مسلحة، من بينها تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة (المعروفة أيضا باسم جبهة فتح الشام)، تنشط في ضواحي عرسال. وعلى غرار ما ورد في تقاريري السابقة، كان يجري تهريب الفتيان للقتال في الجمهورية العربية السورية، حسبما أوردت التقارير. وقيل إن أطفالا من شمال محافظة بعلبك - الهرمل قد انضموا إلى حزب الله. وزُعم أن أطفالا آخرين معظمهم من وادي خالد في عكار أو عرسال، قد انضموا إلى تنظيم الدولة الإسلامية. وقد شوهد ما مجموعه

١٨ طفلا، منهم ٤ تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ عاما، يرتدون أيضا الزي العسكري، وكانوا في معظم الحالات يحملون السلاح أثناء دوريات أو احتفالات في اثنين من مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان.

٩٩ - ولا يزال الأطفال يخضعون للاحتجاز السابق للمحاكمة في إطار الولاية القضائية العسكرية بتهم تتعلق بالإرهاب أو الأمن الوطني، من جراء ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة في لبنان أو الجمهورية العربية السورية. وقد ألقي القبض على ١٠ فتيان خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولم يزل ٦ من هؤلاء رهن الاحتجاز في كانون الأول/ديسمبر، ومعهم ٣ فتيان آخرين كانوا احتجزوا قبل عام ٢٠١٦.

١٠٠ - وتحققت الأمم المتحدة من إصابة ٨ أطفال (٤ فتيان؛ و ٤ فتيات) من جراء رصاصات طائشة، وشظايا أثناء الاشتباكات، وانفجار سيارة مفخخة. ووثق معظم الحالات في محافظة البقاع.

١٠١ - وأصيبت مدرستان تابعتان للأمم المتحدة بأضرار أثناء أعمال عنف نشبت بين فصيلين مسلحين في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، كما أصيبت مدرسة أخرى في بيروت بأضرار من جراء انفجار سيارة مفخخة. وجرى التحقق من ٤ هجمات استهدفت الخدمات الصحية في محافظة بلعلبك - الهرمل (٣) ومخيم عين الحلوة للاجئين (١). وفي ٢٧ حزيران/يونيه، قتل أحد المهنيين الطبيين ودمرت سيارة إسعاف في هجمات انتحارية متعددة في قرية القاع بالبقاع الشمالي.

١٠٢ - وبسبب الاشتباكات المسلحة المتكررة في مخيم عين الحلوة، أغلقت ١٩ مدرسة تابعة للأمم المتحدة فصولها الدراسية لمدة تتراوح بين يوم واحد و ١٠ أيام، حيث تضرر من ذلك أكثر من ١٠ ٠٠٠ تلميذ. وعلق مركزان صحيان تابعان للأمم المتحدة كذلك أنشطتهما لمدة تتراوح بين ١١ و ١٣ يوما.

التطورات ودواعي القلق

١٠٣ - في ضوء استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة واحتجاز الأطفال لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة، أكرر تأكيد دعوتي الحكومة إلى التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، ومعاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، وعدم اللجوء إلى الاحتجاز إلا كملاذ أخير، وفقا للمعايير الدولية لقضاء الأحداث.

ليبيا

١٠٤ - استمر النزاع في جميع أنحاء ليبيا، ولا سيما في المناطق المحيطة ببنغازي وسبها وسرت وطرابلس. وفي أيار/مايو، شنت القوات التابعة لمجلس الرئاسة هجوما لاستعادة سرت من تنظيم الدولة الإسلامية، استمر حتى أوائل كانون الأول/ديسمبر. ولم تزل عملية الرصد مقيدة بسبب انعدام الأمن، وظل غالبية موظفي الأمم المتحدة في مواقع خارج ليبيا.

الانتهاكات الجسيمة

١٠٥ - لقد جرى توثيق حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة. وأفادت التقارير أن جماعات أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية كانت تقيم معسكرا تدريبيا للأطفال والمراهقين جنوبي سرت. ففي ٤ كانون الثاني/يناير، أفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية استخدم فتى عمره ١٥ عاما من طرابلس للقيام بهجوم انتحاري في السدرة. وسُلب الأطفالُ أيضا حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بأطراف النزاع.

١٠٦ - وقد أفيد بأن ٥١ طفلا على الأقل قتلوا وأن ٦٨ آخرين أصيبوا من جراء الغارات الجوية، والقصف المدفعي، ونيران الأسلحة الصغيرة، والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، والمتفجرات من مخلفات الحرب. وسُجل أكبر عدد من الإصابات في بنغازي. ووثقت الأمم المتحدة النمط الذي اتسمت به الحوادث وهو يتمثل في استخدام الأسلحة العشوائية في المناطق المكتظة بالسكان أو المناطق السكنية.

١٠٧ - ووثّقت الأمم المتحدة ١٤ هجوما على المرافق الصحية أو الموظفين الصحيين في أنحاء ليبيا. وأدى القصف والمركبات المفخخة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والغارات الجوية إلى مقتل ما لا يقل عن ٤ من موظفي الرعاية الصحية وإلحاق أضرار بالمرافق الطبية، كما تسبب في إغلاق تلك المرافق. وجرى أيضا توثيق اختطاف ٤ ممرضات لمعالجة المقاتلين.

١٠٨ - ولم تزل التقارير تتحدث عن اختطاف الأطفال، ولا سيما في غرب ليبيا. وتحققت الأمم المتحدة من حوادث تعرض لها ٣ فتيان على الأقل وفتاة واحدة. فعلى سبيل المثال، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، عثر على جثة طفلة عمرها أربع سنوات بحي المعمورة في وارشفانة، بعد ١٥ يوما من اختطافها على يد جماعة مسلحة مجهولة.

١٠٩ - ووثقت الأمم المتحدة حادثا واحدا من حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية. وفي آب/أغسطس، أفيد بأن المساعدة الغذائية الموجهة إلى الأسر في درنة قد صودرت على يد السلطات المحلية وأعيد توجيهها إلى أجدابيا.

التطورات ودواعي القلق

١١٠ - يساورني القلق من وقع الحالة الأمنية المتقلبة على الأطفال في ليبيا. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بالاتفاق المبرم بين بلدية الزنتان والأمم المتحدة للإفراج عن الأطفال المتورطين في النزاع المسلح وإعادة إدماجهم، وأدعو إلى بذل جهود مماثلة في جميع أنحاء ليبيا.

مالي

١١١ - أدى انعدام سلطة الدولة في المناطق الشمالية إلى تفاقم الأخطار الأمنية، واتسع نطاقه ليشمل المناطق الوسطى وتسبب في وقوع ضحايا في صفوف الأطفال وتشريدهم. وتعطل تنفيذ اتفاق عام ٢٠١٥ للسلام بسبب استئناف القتال في تموز/يوليه بين الجماعات المسلحة الموقعة. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا بالاعتداءات والتهديدات الموجهة ضد العاملين في مجال التعليم، وبالتوترات القبلية وازدياد عدد الهجمات اللاتماثلية ضد القوات الوطنية والدولية.

الانتهاكات الجسيمة

١١٢ - لم يزل وجود الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة يشكل مصدر قلق، حيث بلغ عدد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم ٤٤٢ حالة، جرى التحقق من ٧٨ حالة منها ونسبت إلى كل من ائتلاف حركات الدفاع عن النفس (٥٤)، وتنسيقية الحركات الأزوادية (١٨)، والمرابطين (٣). ويمثل ذلك زيادة مقارنة بالحالات الـ ٢٧ التي تم التحقق منها في عام ٢٠١٥، وهو أمر يمكن أن يعزى إلى تحسن عملية الرصد وتجدد القتال على حد سواء. وحصلت الزيادة في صفوف الفتيات أيضا. فعلى سبيل المثال، استخدمت ١٤ فتاة لدعم أدوار جماعة إمغاد الطوارقية للدفاع عن النفس وحلفائها/ائتلاف حركات الدفاع عن النفس في منطقة جاو. وفي بعض الحالات، عمدت الجماعات المسلحة الموقعة إلى تضخيم أعدادها بالأطفال للاستفادة من برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي سياق تسجيل مقاتلي ائتلاف حركات الدفاع عن النفس وتنسيقية حركات أزواد وفرزهم في جاو في كانون الأول/ديسمبر لإنشاء دوريات مختلطة، جرى التعرف على ١٠ أطفال، غير أنهم حتى مطلع عام ٢٠١٧ لم يكونوا قد سلموا بعد إلى الجهات المعنية بحماية الأطفال.

١١٣ - وحتى كانون الأول/ديسمبر، لم يزل قيد الاحتجاز ٥ من بين ١٣ طفلا كانوا اعتقلوا واحتجزوا بتهم لها صلة بالأمن في عام ٢٠١٦. وواصلت الأمم المتحدة أنشطة الدعوة لدى السلطات الوطنية لكفالة الإفراج عنهم انسجاما مع بروتوكول التسليم الموقع في عام ٢٠١٣.

١١٤ - وتحققت الأمم المتحدة من مقتل ١٢ طفلا وتشويه ٣٥ آخرين خلال هجمات صاروخية وتبادل إطلاق النار، وكذلك في حوادث ناجمة عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والمتفجرات من مخلفات الحرب. وقد أصيب ثلث الضحايا تقريبا في كيدال وما يجاورها أثناء الاشتباكات التي نشبت بين ائتلاف حركات الدفاع عن النفس وتنسيقية حركات أزواد في تموز/يوليه وآب/أغسطس.

١١٥ - واستمر نقص الإبلاغ عن حالات الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وقد وثقت ٦ حالات، جرى التحقق من اثنتين منها، من ضمنهما محاولة اغتصاب طفلة تبلغ من العمر سبع سنوات على يد عضو تابع لحركة أزواد العربية - حركات الدفاع عن النفس، ومحاولة اغتصاب فتاة عمرها أربع سنوات أقدم عليها عنصر يزعم أنه تابع لحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. أما الحالات الأربع التي لم يجر التحقق منها فتتعلق بأربع فتيات مرتبطات بجماعة إمغاد الطوارقية للدفاع عن النفس وحلفائها في منطقة جاو.

١١٦ - وجرى التحقق مما مجموعه ٦ هجمات والتهديد بشن هجمات على المدارس والأفراد المشمولين بالحماية ومن ٩ هجمات ضد العاملين في المجال الطبي في كل من ميناكا وموبتي وتمبكتو، ولم يتأت نسبة أي من تلك الهجمات إلى جهة بعينها. وفي ٤ نيسان/أبريل، أدى هجوم شنه أفراد مسلحون على فريق طبي من تمبكتو إلى تعليق حملة تحصين. وقد سادت منطقةَ موبتي خاصة الهجماتُ والتهديدات الموجهة ضد موظفي التعليم وكذلك ضد التلاميذ وآبائهم. ففي ١١ تموز/يوليه، قتل مدير مدرسة على أيدي عناصر مسلحة يزعم أنهم مناوئون ”للتعليم الغربي“ وسلطات الدولة. وحتى كانون الأول/ديسمبر، لم تزل ٣٦٧ مدرسة مغلقة في المناطق المتضررة من النزاع.

١١٧ - وزيادة على ذلك، استخدمت ١٤ مدرسة لأغراض عسكرية على أيدي جماعات مسلحة في جاو وكيدال وتمبكتو، وقد جرى إخلاء مدرستين اثنتين من قبل تنسيقية حركات الأزواد

والتنسيقية/المجلس الأعلى لوحدة الأزواد. وكان استخدام ٨ مدارس للأغراض العسكرية من جانب ائتلاف حركات الدفاع عن النفس وتنسيقية حركات الأزواد في منطقتي جاو وتمبكتو قيد التحقق اعتبارا من شهر آذار/مارس ٢٠١٧. وأخلي أحد المرافق التي كانت تستخدمها قوات الدفاع والأمن المالية في منطقة ميناكا في أوائل عام ٢٠١٧.

١١٨ - واختُطف ما مجموعه ٧ فتيان تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١٥ سنة في ٥ حوادث جرى التحقق منها، وكانت تنسيقية حركة الأزواد ضالعة في اثنين منها. وحصل ٤ من تلك الحوادث في كيدال، وشملت ٥ فتيان كان أحدهم من أقرباء أحد قادة تنسيقية حركة الأزواد. وفي تشرين الأول/أكتوبر، اختطف في باماكو فتيان آخران دون سن العاشرة، وهما من أبناء شخصية مرموقة في عملية السلام، وأخلي سبيلهما بعد ثلاثة أسابيع من ذلك.

١١٩ - وجرى التحقق مما مجموعه ٤٣ حادثا من حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية، شملت السطو المسلح واستلاب السيارات واختطاف عمال المساعدة الإنسانية، وتعذر نسبة أي من تلك الحوادث إلى جهة بعينها. وأرغم كيانان اثنان على الأقل على تعليق برامجهما الإنسانية مؤقتا في منطقتي موبتي وتمبكتو.

التطورات ودواعي القلق

١٢٠ - إنني أرحب بتوقيع تنسيقية حركة الأزواد على خطة عمل مع الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠١٧ لإنهاء الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال ومنعها، وأحثها على الإسراع بتنفيذ تلك الخطة. وعلاوة على ذلك، في حزيران/يونيه، وقع ائتلاف حركات الدفاع عن النفس بيانا انفراديا من أجل التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. غير أنني أشعر بقلق شديد من ارتفاع عدد ما ينسب إلى ذلك الائتلاف من حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم، ومنها على وجه التحديد الحالات المنسوبة إلى جماعة إمغاد الطوارقية للدفاع عن النفس وحلفائها، وأحث القيادة على اتخاذ إجراءات فورية والتواصل مع الأمم المتحدة لإخلاء سبيل الأطفال وإنهاء هذه الممارسة.

١٢١ - وفي كانون الأول/ديسمبر، وفي أعقاب الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة في مجال التوعية، اعتُمد برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج يتضمن أحكاما تتعلق بحماية الطفل وجرى تعيين أحد كبار ممثلي الدفاع معني بقضايا المرأة وحماية الطفولة داخل اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، المنشأة حديثا. وإنني أشجع جميع المشاركين في عملية الإيواء على وضع آليات لتقدير السن وضمان تحديد هوية الأطفال ونقلهم إلى الجهات المعنية بحماية الطفولة. وأشجع كذلك المنظمات دون الإقليمية على دعم هذه الجهود.

ميانمار

١٢٢ - على الرغم من عملية السلام الجارية بين الحكومة وعدد من الجماعات المسلحة، اشتد أُوار النزاع في ولايتي كاتشين وشان وتواصلت المناوشات على نحو معزول في ولاية كايين وفي أجزاء أخرى من الجنوب الشرقي.

١٢٣ - واندلعت أيضا أعمال عنف كبيرة ضد جماعة الروهينغيا في ولاية راخين، حيث استؤنف القتال بين جيش أراكان والتاماداو، ونفذت عمليات عسكرية في أعقاب هجمات منفصلة ضد مراكز حرس

الحدود في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وبالرغم من أن الأمم المتحدة لم تُمنح رخصة التوجه إلى المناطق المتضررة، فقد جرى توثيق تقارير عن ضلوع قوات الأمن الحكومية في انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان، تشمل قتل الأطفال وتشويههم وكذلك أعمال العنف الجنسي ضدهم.

الانتهاكات الجسيمة

١٢٤ - تلقت الأمم المتحدة ٤٨٩ تقريرا عن تجنيد الأطفال واستخدامهم، وتمكنت من التحقق من ١٢٧ حالة (١٢٣ فتى؛ و ٤ فتيات)، وقع ٢١ حالة منها في عام ٢٠١٦. ونسبت حالتان جرى التحقق منهما من حالات استخدام الأطفال في فترة الإبلاغ الحالية إلى التاتماداو، وكان ٤ حالات من حالات التجنيد قيد الاستعراض المشترك في مطلع عام ٢٠١٧. ونسب إلى التاتماداو ٩٩ حالة إضافية من الحالات التي جرى التحقق منها، غير أنها وقعت قبل عام ٢٠١٦. ونسب ١٧ حالة جرى التحقق منها إلى جماعات مسلحة، من بينها حزب أرض الكايان الجديد (١٠) وجيش استقلال كاشين (٧).

١٢٥ - ووثقت الأمم المتحدة ٩ حالات يشتبه فيها أن أطفالا وضعوا قيد الاحتجاز العسكري لتغيبهم عن الجيش من دون إذن. وبعد الإخطار، أعادهم التاتماداو إلى كتائبهم في انتظار التحقق من أعمارهم. وإضافة إلى ذلك، أودع طفل كان يستخدم طباخا لدى مجلس الإصلاح لولاية شان/جيش ولاية شان الاحتجازَ العسكري بعد أسره، كما أن أطفالا لا يتعدى عمرهم ١٠ سنوات احتجزتهم شرطة حرس الحدود شمالي ولاية راخين بتهمة ''الارتباط بجماعة غير مشروعة''، اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. وقد مات طفل عمره ١٣ سنة أثناء الاحتجاز في شباط/فبراير ٢٠١٧.

١٢٦ - ووثقت الأمم المتحدة ٥١ من حوادث قتل الأطفال وتشويههم، جرى التحقق من ١٩ حادثا منها (لقي ٦ أطفال مصرعهم؛ وجرح ١٣ آخرين). ونسب ٦ من الحوادث المتحقق منها إلى التاتماداو، من ضمنها عمليتان من عمليات الاستهداف بالقتل، كما نسب حادثان اثنان إلى جيش استقلال كاشين والجيش الوطني لتحرير تأنغ، وحادث واحد إلى جيش أراكان. وجرى أيضا توثيق ٨ حالات قتل فيها أطفال على أيدي قوات الأمن في ولاية راخين.

١٢٧ - وتحققت الأمم المتحدة من اعتداءين جنسيين قام بهما جنود التاتماداو ووقعت ضحيتهما فتاتان (عمر إحداهما أربع سنوات والأخرى تسعٌ). وأحيلت الحالتان كلتاهما إلى المحاكم المدنية وانطلقت الإجراءات القضائية. وإضافة إلى ما ذكر، وُثق ما لا يقل عن ٧ من حالات العنف الجنسي ضد فتيات من جماعة الروهينغيا، عُمرُ أصغرهن لا يتعدى ١١ عاما، وحصل ذلك أثناء عمليات عسكرية شمالي ولاية راخين.

١٢٨ - وأفيد عن وقوع ما مجموعه ٦ هجمات على المدارس، تأتى التحقق من هجومين منها. ونسب حادث جرى التحقق منه إلى التاتماداو، كما نسب حادث آخر إلى التاتماداو وجيش استقلال كاشين معا، وقع أثناء تبادل إطلاق النار وأسفر عن إصابة أحد المعلمين. وإضافة إلى ذلك، وثقت حالتان من حالات استخدام المدارس لأغراض عسكرية على يد التاتماداو في ولايتي كاشين وراخين.

١٢٩ - وتلقت الأمم المتحدة ٣٠ تقريرا عن اختطاف الأطفال، وشكل ذلك زيادة مقارنة بعام ٢٠١٥. وتعلقت الحوادث التي جرى التحقق منها بما عدده ٢٠ طفلا، ونسبت إلى جيش استقلال كاشين (٥)، بينما عزي واحد إلى كل من حزب أرض الكايان الجديد والتاتماداو.

١٣٠ - وانحسرت إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتأثرة بالنزاع انحسارا بيّنا في عام ٢٠١٦، ولا سيما في ولايات كاشين وشمالي شان وراخين، وبخاصة عقب تعليق جميع فرص الوصول إلى ولاية راخين في تشرين الأول/أكتوبر. وفي آب/أغسطس، منع التاتماداو تسليم الأدوية إلى مخيمات النازحين في الناحية الشمالية من ولاية كاشين.

التطورات ودواعي القلق

١٣١ - ألاحظ الخطوات التي اتخذتها الحكومة صوب تنفيذ خطة عملها، بما في ذلك إصدار التعليمات العسكرية؛ والتدريب على المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقدير السن؛ واتخاذ تدابير لمساءلة ٤٤٠ فردا عسكريا، من بينهم ٨٦ ضابطا؛ والإفراج عن ١٠١ من الأطفال والشباب من صفوف التاتماداو في عام ٢٠١٦. وإنني أحث الحكومة على تسريع العملية المشتركة للتحقق من السن لكفالة الإفراج المعجَّل عن الأطفال المجندين، ومواصلة التعاون بشأن تعزيز آليات المساءلة بحق جميع مرتكبي الانتهاكات الجسيمة، واستكمال جميع جوانب خطة العمل المشتركة. وفي هذا الصدد، أشجع على الإسراع باعتماد الصيغة المنقحة لقانون الطفولة، التي تتضمن فصلا عن الأطفال والنزاع المسلح وما يتعلق بذلك من جزاءات.

١٣٢ - وخلال عام ٢٠١٦، تواصلت الأمم المتحدة مع جميع الجماعات المسلحة المدرجة في مرفقي هذا التقرير بهدف إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ومنعها، والتشجيع على وضع خطط عمل. وإنني أحث الحكومة على تيسير توقيع خطط عمل مع الجماعات المسلحة، ولا سيما مع التي انخرطت معها في محادثات لإحلال السلام.

الصومال

١٣٣ - ظلت الحالة الأمنية شديدة التقلب بسبب استمرار الهجمات التي تشنها حركة الشباب على قوات الأمن الصومالية ومسؤولي الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وكذلك بسبب الاشتباكات بين العشائر. وواصل الجيش الوطني الصومالي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال هجوماتهما المشتركة ضد حركة الشباب. ونفذت القوات العسكرية الإثيوبية وكينيا والولايات المتحدة الأمريكية أيضا عمليات ضد تلك الجماعة.

الانتهاكات الجسيمة

١٣٤ - بلغ عدد الأطفال المجندين والمستخدمين (٩١٥ ١) ضعفي ما سُجل في عام ٢٠١٥ بسبب تضاعف عمليات التجنيد والاستخدام التي تقوم بها حركة الشباب (٢٠٦ ١). وفي أيلول/سبتمبر، أرغمت حركة الشباب شيوخ منطقة غالغادود على إقناع الأطفال بالانضمام إلى الجماعة، وأفضى ذلك إلى تجنيد ١٠٠ فتى. وجُند الأطفال أيضا واستخدموا على أيدي المليشيات العشائرية (٤٤٧)، والجيش الوطني الصومالي (١٨٢)، وأهل السنة والجماعة (٧٨). ووُثق استخدام ١٧ طفلا على يد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١٣٥ - أما فيما يتعلق بالاحتجاز، فقد احتجزت الحكومة ٣٨٦ طفلا لارتباطهم المزعوم بحركة الشباب. وكما ورد في تقريري عن الأطفال والنزاع المسلح في الصومال (S/2016/1098) كان الأطفال يؤسرون أو يلقى عليهم القبض أثناء العمليات العسكرية والأمنية، بما في ذلك عمليات التمشيط الأمني

أو تفتيش المنازل الواسعة النطاق. وفي أيار/مايو، سلمت إدارة غالمودوغ المؤقتة إلى الجهات المعنية بحماية الأطفال ٤٤ طفلا يزعم أنهم مرتبطون بحركة الشباب، وكانت تلك الإدارة قد أسرتهم في آذار/مارس. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سلمت سلطات بونتلاند أيضا ٢٦ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ سنة.

١٣٦ - وعاملت سلطات بونتلاند ٤٠ طفلا آخرين أُسروا وتتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما معاملة البالغين، وهو ما يتنافى مع التزامات الصومال بموجب اتفاقية حقوق الطفل والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وحكم عليهم بالسجن مددا طويلة تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة حبسا، بل وقد صدر بحقهم حتى الحكم بالإعدام. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وبعد الجهود الدؤوبة التي بذلتها الأمم المتحدة في مجال الدعوة على المستوى الرفيع، حولت أحكام الإعدام إلى السجن ٢٠ عاما، وكان أولئك الأطفال في وقت إعداد هذا التقرير قد سلموا إلى الجهات المعنية بحماية الأطفال. واستمرت الأمم المتحدة في تواصلها مع السلطات بشأن المركز القانوني للأطفال الذين أخلي سبيلهم ولم تزل أحكام السجن الصادرة بحقهم سارية المفعول.

١٣٧ - وقد سجل ما مجموعه ١ ١٢١ من الأطفال الذين قتلوا وشوهوا على أيدي عناصر مسلحة مجهولة (٤٨٢)، وحركة الشباب (٢٩٠)، والجيش الوطني الصومالي (١٤٦)، والميليشيات العشائرية (١٤٣)، وقوات بونتلاند (٥)، وأهل السنة والجماعة (طفل واحد). ونجم معظم الإصابات في صفوف الأطفال عن تبادل إطلاق النار أثناء العمليات العسكرية، والقصف بقذائف الهاون، وأجهزة التفجير اليدوية الصنع، والمتفجرات من مخلفات الحرب. ومن بين الأطفال الذين قتلتهم حركة الشباب، كان هناك ٣٠ على الأقل ممن أعدموا أمام الملأ بشبهة التجسس. ونجمت إصابات الأطفال المنسوبة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي (٤٢) في المقام الأول عن العمليات المضطلع بها ضد حركة الشباب أو أثناء إطلاق نيران عشوائية ردا على هجمات. ونجمت إصابات في صفوف الأطفال أيضا عن غارات جوية نفذتها قوات الدفاع الجوي الكينية (١١) وقوات الولايات المتحدة (إصابة واحدة).

١٣٨ - وتحققت الأمم المتحدة من عدد من حوادث العنف الجنسي مست ٣١٠ فتاة وفتى واحدا ونسبت إلى عناصر مسلحة مجهولة (٩٦)، والميليشيات العشائرية (٩٤)، والجيش الوطني الصومالي (٨١)، وحركة الشباب (٣٣)، وجماعة أهل السنة والجماعة (٣)، وقوات بونتلاند (واحد). ونسب ٣ حالات إلى بعثة الاتحاد الأفريقي. وكثيرا ما وقعت حالات الاغتصاب والإكراه على الزواج في سياق عمليات الاختطاف. فعلى سبيل المثال، في ١٦ حزيران/يونيه، اختطفت فتاة عمرها ١٦ سنة من منزلها واغتصبها جماعيا ٥ من جنود الجيش الوطني الصومالي في منطقة باكول.

١٣٩ - وجرى التحقق من هجمات استهدفت ٤٦ مدرسة و ١٠ مستشفيات. ونسبت الهجمات على المدارس إلى كل من حركة الشباب (٣١) والجيش الوطني الصومالي (٩)، وجماعة أهل السنة والجماعة والميليشيات العشائرية (اثنان لكل طرف منهما على حدة)، وبعثة الاتحاد الأفريقي (هجوم واحد). ونسبت الهجمات على المستشفيات إلى حركة الشباب (٥) والميليشيات العشائرية (٤). وإضافة إلى ذلك، استخدمت مدرسة واحدة واستخدم مستشفى واحد على يد الجيش الوطني الصومالي، كما استخدمت حركة الشباب مركزا صحيا واحدا. وفي منطقة غيدو، أخلت بعثة الاتحاد الأفريقي مدرسة سيل أدي الثانوية بعد أن استُخدمت لمدة ستة أيام في كانون الثاني/يناير.

١٤٠ - وارتفع عدد عمليات الاختطاف ارتفاعا حادا مقارنة بعام ٢٠١٥. فقد اختطف ٩٥٠ طفلا، من بينهم ٨٧ في المائة تقريبا اختطفوا على يد حركة الشباب (٨٢٧)، بينما اختطف معظم الآخرين على يد الميليشيات العشائرية (١١٣). ومن بين الحالات التي تورطت فيها حركة الشباب، كان هناك ٥٤٨ طفلا ممن اختطفوا لأغراض التجنيد.

١٤١ - ونسبت حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال إلى الميليشيات العشائرية (١٠)، وحركة الشباب (٥)، والجيش الوطني الصومالي (حادثان)، وقوات بونتلاند (حادث واحد). فعلى سبيل المثال، في شهر نيسان/أبريل، نصبت حركة الشباب كمينا لشاحنة تابعة لمنظمة غير حكومية في بلدة سيد أديه بمنطقة غيدو، وسرقت الأغذية، ومن ضمنها مواد لتغذية الأطفال.

التطورات ودواعي القلق

١٤٢ - إنني أرحب بإطلاق سراح الأطفال المحتجزين لارتباطهم المزعوم بحركة الشباب في بونتلاند وغالمودوغ، وأحث على تسوية الوضع القانوني للأطفال المفرج عنهم سريعا. وفيما يتعلق بإعادة الإدماج، دعمت الأمم المتحدة ٦٠٤ من الأطفال المنفصلين وقدمت المساعدة التقنية إلى وحدة حماية الطفولة بوزارة الدفاع. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس الأركان العامة لقوات الدفاع في الجيش الوطني الصومالي أمرا ينص على أن سن الشخص عند التجنيد يجب أن تكون ١٨ عاما على الأقل. وأحث المنظمات دون الإقليمية على العمل مع ممثلتي الخاصة من أجل إضفاء بعد إقليمي على جهود حماية الأطفال في الصومال.

١٤٣ - وخلال الزيارة التي قامت بها ممثلتي الخاصة إلى الصومال في تموز/يوليه ٢٠١٦، حثت الممثلة الخاصة السلطات على تنفيذ خطط العمل الموقعة مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ وعلى معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، مستندة في ذلك إلى مبدأين توجيهيين هما تحقيق المصلحة الفضلى للطفل وإعمال معايير الحماية الدولية. وقد أعربت ممثلتي الخاصة لبعثة الاتحاد الأفريقي أيضا عن القلق من الانتهاكات الخطيرة.

جنوب السودان

١٤٤ - تدهورت الحالة الأمنية في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في جوبا في تموز/يوليه بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وما تلا ذلك أيضا من انقسام داخل الجناح المعارض في الجيش الشعبي. وعلى وجه العموم، فإن الانتهاكات المرتبكة بحق الأطفال قد ظلت في عام ٢٠١٦ في مستوى مماثل لمستواها في العام السابق واستمر التشريد بنسب عالية.

الانتهاكات الجسيمة

١٤٥ - تحققت الأمم المتحدة مما عدده ١٦٩ حادثا من حوادث التجنيد والاستخدام طالت ما لا يقل عن ١ ٠٢٢ طفلا، ونسب ٦١ في المائة من تلك الحوادث إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (٥٧٤) وغيره من قوات الأمن الحكومية (٥٠). وخضع الأطفال أيضا للتجنيد والاستخدام على يد الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (١١٥)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان

المتحالف مع تابان دينق قاي (٢٠٧)، وفصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان (٣٢)، وجماعة جونسون أولوني المسلحة (٢٥)، والجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان (١٦)، والحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان (٣). وشوهد الأطفال وهم يرتدون الزي العسكري ويحملون أسلحة في مناطق أعالي النيل الكبرى والاستوائية وبحر الغزال. وتحققت الأمم المتحدة من أنباء عن قيام الجيش الشعبي لتحرير السودان بنقل أطفال من ولايات جونقلي والبحيرات والوحدة إلى أجزاء أخرى من البلد لتدريبهم عسكريا ونشرهم. ووفقا لما جاء على لسان الشهود، شملت إحدى الحالات ١٠٠ فتى. وقد أعيد تجنيد ٤٠ فتى سبق الإفراج عنهم من فصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان، ولكن جهود الدعوة التي بذلتها الأمم المتحدة أفضت إلى إخلاء سبيلهم جميعا ما خلا فتيين اثنين.

١٤٦ - وجرى التحقق مما مجموعه ١٠١ حادث من حوادث قتل الأطفال (١٠٨) وتشويههم (٧١)، وقع معظمها في ولايتي غرب بحر الغزال ووسط الاستوائية. وتعرض الأطفال للقتل والتشويه على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان (١٠٤)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (٦)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان المتحالف مع تابان دينق قاي (٣)، والجهاز الوطني لشرطة جنوب السودان (٣). وتعرض الأطفال أيضا للقتل والتشويه في حوادث تبادل إطلاق النار والذخائر غير المنفجرة (٦٣). وأردي بعضهم عمدا رميا بالرصاص أثناء فرارهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان، بما في ذلك من مسافة قريبة.

١٤٧ - وقد تحققت الأمم المتحدة من ١٤٢ حالة من حالات العنف الجنسي ضد الفتيات، بمن فيهن ٢٦ فتاة مورس عليهن الاغتصاب الجماعي. ووثق معظم الحالات في ولاية الوحدة ومناطق الاستوائية، ونسبت إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (١١٤)، والجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان (١٥)، والقوات الأمنية الحكومية الأخرى (٧)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (٦). وبعد اندلاع النزاع في جوبا في تموز/يوليه، تعرضت فتيات للاغتصاب وهن يغادرن مراكز حماية المدنيين أو عند نقاط التفتيش.

١٤٨ - ووردت تقارير عن تعرض ١٧ مدرسة ومستشفى، من ضمنها مدارس ومستشفيات داخل مراكز حماية المدنيين، لهجمات على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان (١٠) والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (٣).

١٤٩ - وجرى التحقق من ٢٨ هجوما على المرافق الصحية وهجومين اثنين على العاملين في المجال الطبي، ونسبت تلك الهجمات في معظمها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (١٩)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (٥). ووقع أكثر من ثلثي الهجمات في منطقة الاستوائية.

١٥٠ - وبلغ مجموع المدارس التي استخدمت حديثا لأغراض عسكرية ٢١ مدرسة، ونسب معظم الحالات إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (١٠)، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (٧).

١٥١ - وجرى التحقق مما مجموعه ١٧ حادثا من حوادث الاختطاف طالت ما يقرب من ١٨٠ طفلا، ووقع معظمها في ولايتي الوحدة وغرب الاستوائية، ونسبت في معظمها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان، والجبهة الشعبية الوطنية لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي حادث كبير وقع في ولاية الوحدة، اختطف ما يقرب من ١٠٠ فتى لا يتجاوز عمر

بعضهم ١٤ عاما على يد الجيش الشعبي لتحرير السودان لأغراض التجنيد ونقلوا إلى جوبا للتدريب العسكري.

١٥٢ - وجرى التحقق من ٤٤٥ حادثا من حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية، وهو ما يمثل تقريبا ضعف عددها في عام ٢٠١٥. ونسب معظم الحوادث إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان (١٨٢) وقوات ومؤسسات الأمن الحكومية (١٧٩)، يليها الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (٥٤). وشملت تلك الحوادث الاعتداء على الأفراد والمجمعات، ونهب المخازن وموارد المساعدة الإنسانية، والقيود البيروقراطية، وتقييد حرية التنقل. وفي مثال يثير القلق الشديد، أقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان في شهر أيار/مايو بولاية أعالي النيل، على إطلاق الرصاص باتجاه عمال المساعدة الإنسانية وهم يحاولون الوصول إلى السكان المحتاجين.

التطورات ودواعي القلق

١٥٣ - لم يزل حجم الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في جنوب السودان من الأسباب الداعية إلى القلق. وإنني أحث القادة على احترام مسؤوليتهم عن حماية الأطفال، وأدعو جميع الأطراف إلى التعاون مع الاتحاد الأفريقي في تنفيذ اتفاق السلام، وأشجع كذلك على إدراج شواغل حماية الأطفال في جدول الحوار الوطني.

١٥٤ - ويساورني القلق من أن تنفيذ خطة العمل من قبل الجيش الشعبي والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان قد تعطل بسبب النزاع المتواصل. وفي هذا الصدد، أدعو هذين الطرفين إلى استئناف تنفيذ خطتيهما، وأشير إلى أن خطة العمل المتعلقة بالجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان تنطبق بالتساوي على أي عناصر منشقة. غير أن ما يحدوني إلى التفاؤل أنه في أعقاب جهود الدعوة التي قامت بها الأمم المتحدة، أفرج في ولاية الوحدة عن ٣٢ فتى من قبل كل من الجيش الشعبي (٢٥) والدائرة الوطنية للأحياء البرية لجنوب السودان (٧). وفي جونقلي، أفرج عن ١٤٨ فتى، من بينهم ٣ مرتبطون بالجيش الشعبي، و ١٢٠ مرتبطون بفصيل كوبرا التابع للجيش الديمقراطي لجنوب السودان، و ٢٥ مرتبطون بالجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

السودان

١٥٥ - استمرت الأعمال العدائية في أوائل عام ٢٠١٦ ولكن حدتها خفت في النصف الثاني من العام. ففي دارفور، ركزت العمليات العسكرية التي تقوم بها الحكومة على طرد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد من جبل مرة. وفي حزيران/يونيه، أعلنت الحكومة وقف إطلاق النار من جانب واحد في دارفور، على الرغم من استمرار المناوشات. وفي الوقت نفسه، وقعت مواجهات بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. وفي نيسان/أبريل وحزيران/يونيه على التوالي، أعلن كل من الحركة الشعبية - قطاع الشمال والحكومة عن وقف إطلاق النار، ولم يزل وقف إطلاق النار ساريا في أوائل عام ٢٠١٧؛ غير أن الأعمال العدائية استمرت بصورة متقطعة ولم يزل وصول الأمم المتحدة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية - قطاع الشمال مقيدا. ويرد بيان مفصل بآثار النزاع المسلح على الأطفال ضمن تقريري القطري (S/2017/191).

الانتهاكات الجسيمة: دارفور

١٥٦ - رغم ورود ادعاءات بتجنيد ٥ فتيان واستخدامهم، لم يتأت التحقق إلا من ادعاء واحد ونسب إلى حركة التحرير والعدالة سابقا في وسط دارفور.

١٥٧ - وقد جرى التحقق مما مجموعه ١٠٩ من حوادث القتل والتشويه طالت ١٩٩ طفلا، قتل منهم ٨٥ وشوه ١١٤، ونجم معظمها عن إطلاق النار (٩٤)، والذخائر غير المنفجرة (٥٥)، وعمليات القصف الجوي (٤٢). ونسبت تلك الحوادث إلى القوات الحكومية (٣٩) (القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والشرطة وقوات الدفاع الشعبي وجهاز الأمن والمخابرات الوطني)، والميليشيات الموالية للحكومة (٧)، ورجال مسلحين مجهولين (٣٧)، بينما نجم ٢٤ حادثا عن الذخائر غير المنفجرة.

١٥٨ - وجرى التحقق من ٩٤ حادثا من حوادث الاغتصاب طالت ٩٤ فتاة وفتى واحدا ونسبت إلى القوات الحكومية (٢٠) (القوات المسلحة السودانية، وقوات الدعم السريع، والشرطة الاحتياطية المركزية، وقوات الشرطة الوطنية)؛ والميليشيات الموالية للحكومة (١٨)؛ والقوات المشتركة بين السودان وتشاد (حادث واحد). وكان رجال مسلحون مجهولون مسؤولين عن ٣٠ حادثا. ولئن بذلت الحكومة جهودا من أجل التصدي للإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي ضد الأطفال، فإن عدد القضايا التي أفضت إلى اعتقال الجناة والحكم عليهم لم تتعد ٩ قضايا.

١٥٩ - وتعرض ما مجموعه ٢٠ مدرسة و ٦ مستشفيات للهجوم أو التدمير أو النهب على أيدي القوات المسلحة السودانية (١٥)، وقوات الدعم السريع (١)، والميليشيات القبلية (٢)، ورجال مسلحين مجهولين (٨)، ونجم معظمها عن عمليات القصف الجوي في جبل مرة؛ وأفيد أيضا بأن القوات المسلحة السودانية استخدمت في عام ٢٠١٦ ثلاث مدارس في وسط دارفور.

١٦٠ - وجرى التحقق مما مجموعه ١٨ حادثا من حوادث الاختطاف شملت ١٥ فتى و ٦ فتيات ونسبت إلى الميليشيات الموالية للحكومة (١٠)، والقوات المسلحة السودانية (٢)، ورجال مسلحين مجهولين (٦).

١٦١ - وجرى التحقق مما مجموعه ١٤ حادثا من حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية، من قبيل الاعتداء على عمال المساعدة الإنسانية والعراقيل البيروقراطية وتقييد حرية التنقل، بما في ذلك ١١ حادثا على أيدي القوات المسلحة السودانية وحادث واحد على يد جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد. ولم تزل سبل وصول المساعدة الإنسانية تخضع لقيود مشددة، ولا سيما في شرق جبل مرة.

الانتهاكات الجسيمة: جنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي

١٦٢ - تلقت الأمم المتحدة ادعاءات بتجنيد واستخدام فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٧ عاما على أيدي القوات الحكومية، ولا سيما في النيل الأزرق، والحركة الشعبية/قطاع الشمال في منطقة أعالي النيل الكبرى، بجنوب السودان، على الرغم من تعذر التحقق من تلك الحالات.

١٦٣ - وجرى التحقق من قتل (٢) وتشويه (٦) ستة فتيان وفتاتين اثنتين، ونسبت إلى الحركة الشعبية - قطاع الشمال (٢)، والقوات المسلحة السودانية (١)، وقوات الدعم السريع (١). وأصيب أيضا طفلان بذخائر غير منفجرة، كما أصيب اثنان آخران في انفجار عند حامية عسكرية.

١٦٤ - وجرى التحقق من اغتصاب ٤ فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٣ و ١٥ عاما على أيدي عناصر القوات المسلحة السودانية في النيل الأزرق وأُبلغت الشرطةُ الأمرَ، وأفضى ذلك إلى اعتقال الجناة ومعاقبتهم.

١٦٥ - ووردت ٤ ادعاءات بوقوع هجمات على المدارس (٣) والمستشفيات (١) أثناء غارات جوية، إلا أنه تعذر التحقق منها. وفي آذار/مارس، وُثّق استخدام مدرسة في كادوغلي، جنوب كردفان، لأغراض عسكرية على يد جهاز المخابرات والأمن الوطني.

١٦٦ - وفي آذار/مارس، اختطف فتيان عمرهما ١٢ و ١٦ عاما على يد عناصر مليشيا المسيرية في أبيي. وأطلق سراح الفتيين وأعيدا إلى أسرتيهما عقب التدخلات التي قامت بها الأمم المتحدة والشبكات المجتمعية.

التطورات ودواعي القلق

١٦٧ - إنني أثني على الحكومة لاستمرارها في الالتزام بخطة العمل الموقعة في آذار/مارس والتقدم الكبير الذي أحرز، ويشمل تشكيل لجان فنية ورفيعة المستوى ووضع خطة عمل. وقد صدرت أوامر قيادية لتعميم خطة العمل وجرى تعيين مسؤولين للتنسيق برتبة مفتش عام لتيسير المناقشات المتعلقة بإمكانية الوصول إلى الأطفال. وفي آذار/مارس ٢٠١٧، منحت الحكومة الأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى مناطق النيل الأزرق لمتابعة الادعاءات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قواتها.

١٦٨ - وفي ٢٩ آذار/مارس، وعقب أنشطة الدعوة المكثفة التي قامت بها الأمم المتحدة، منحت المنظمة إمكانية الوصول إلى ٢١ طفلا كانوا محتجزين من قبل جهاز الأمن والمخابرات الوطني لارتباطهم المزعوم بإحدى الجماعات المسلحة بعد اعتقالهم بدارفور في عام ٢٠١٥. وأفرج عن أولئك الأطفال في أيلول/سبتمبر، ومنحوا العفو الرئاسي وأعيدوا إلى أحضان أسرهم.

١٦٩ - وبعد الاتصالات التي قام بها كل من ممثلتي الخاصة وشركاء الأمم المتحدة، وقعت الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال خطة عمل في تشرين الثاني/نوفمبر لإنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الحركة الشعبية/قطاع الشمال أمرا قياديا، وعينت مسؤولا رفيع المستوى يتولى شؤون التنسيق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، التقت الأمم المتحدة أيضا بزعيم حركة العدل والمساواة وممثل عن جيش تحرير السودان/فصيل ميني ميناوي، وكلاهما اتفق على وضع خطط للتعجيل بتنفيذ خطتي عملهما.

الجمهورية العربية السورية

١٧٠ - استمر النزاع على نطاق واسع في جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية واشتدت حدته في الربع الأخير من عام ٢٠١٦ مع تكاثف الأعمال العدائية في الجزء الشرقي من مدينة حلب، وفي مدينتي الباب ومنبج بمحافظة حلب. وأدى تكاثف الأعمال العدائية واستمرار القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى صعوبات كبيرة في القيام بالرصد.

الانتهاكات الجسيمة

١٧١ - ازداد تجنيد الأطفال واستخدامهم ازديادا حادا، حيث فاق عدد الحالات التي جرى التحقق منها ضعف ما سجل في عام ٢٠١٥. وقد تحققت الأمم المتحدة من ٨٥١ حالة عزيت إلى كل من الجماعات المسلحة التي تنسب نفسها إلى الجيش السوري الحر (٥٠٧)، وتنظيم الدولة الإسلامية (١٣٣)، والميليشيات الموالية للحكومة (٥٤)، ووحدات حماية الشعب (٤٦)، والقوات الحكومية، وجيش الإسلام (٢٨)، وأحرار الشام (١٧)، وجبهة النصرة (المعروفة أيضا باسم جبهة فتح الشام) (١٠)، وحركة نور الدين الزنكي (٣)، وجماعات مسلحة مجهولة (٢٤). وشمل ٢٠ في المائة من الحالات التي جرى التحقق منها أطفالا تقل أعمارهم عن ١٥ عاما. ولم يزل دفع المرتبات أو الانتماء الإيديولوجي أو العائلي أو تأثير المجتمع المحلي، من بين العوامل التي تحفز على ذلك. وقد لقي ما لا يقل عن ٣٧ طفلا مصرعهم وجرح ١٧ آخرين نتيجة ارتباطهم بأطراف النزاع.

١٧٢ - ونسب ٦٠ في المائة من الحالات التي جرى التحقق منها إلى الجماعات المنتسبة للجيش السوري الحر، وذلك ما يمثل زيادة بمقدار عشرة أضعاف عن عددها في عام ٢٠١٥، ووقع جلها في محافظات حلب ودرعا وريف دمشق. واستُخدم ٩٨ في المائة من الفتيان الذين جندتهم الجماعات المنتسبة إلى الجيش السوري الحر في مهام عسكرية، بما في ذلك القتال في الخطوط الأمامية. واستُخدم ما لا يقل عن ١٠٣ أطفال من قبل تنظيم الدولة الإسلامية في مهام عسكرية تشمل تنفيذ عمليات الإعدام والهجمات الانتحارية. وقامت وحدات حماية الشعب بتجنيد واستخدام ٤٠ فتى و ٦ فتيات، تلقوا التدريب العسكري واستخدموا في الدوريات وحراسة نقاط التفتيش. وكان الأطفال المجندون والمستخدمون من قبل الجماعات المسلحة الأخرى (٨٢) يقومون في الأغلب الأعم بحراسة نقاط التفتيش.

١٧٣ - وتحققت الأمم المتحدة من ارتباط ٢٩ طفلا بالقوات الحكومية، دُرِّب ٥ منهم وأُمِدّوا بالسلاح واستخدموا في القتال، في حين نشر الآخرون في نقاط التفتيش، دون أسلحة في معظم الحالات. وجندت الميليشيات الموالية للحكومة ٥٤ طفلا، استخدم ٢٠ منهم في القتال، بينما اتُّخذ ٣٤ لحراسة نقاط التفتيش. واستخدم الإكراه والحوافز المالية وسيلة لتجنيد الأطفال.

١٧٤ - وتواصل اعتقال الأطفال واحتجازهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. وتحققت الأمم المتحدة من اعتقال واحتجاز ١٢ فتى على أيدي القوات الحكومية واللجان الشعبية. وقد عُذّب الأطفال وعوملوا معاملة سيئة في سبع من تلك الحالات على الأقل.

١٧٥ - وسَلبت الجماعات المسلحة أيضا الأطفالَ حريتَهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالأطراف المناوئة لها في النزاع. فعلى سبيل المثال، قام تنظيم الدولة الإسلامية بحرمان ٢٧ فتى من حريتهم، بعضهم لا يتجاوز عمره ١٠ سنين، وأُعدم تسعة منهم، في حين لم يزل أثر ١٧ آخرين مفقودا في أوائل عام ٢٠١٧.

١٧٦ - وتحققت الأمم المتحدة من مقتل ٦٥٢ طفلا (٢٩٧ فتى؛ و ١٢٥ فتاة؛ و ٢٣٠ آخرين جنسهم غير معروف) وتشويه ٦٤٧ (٢٢٣ فتى؛ و ١٣٣ فتاة؛ و ٢٩١ آخرين جنسهم غير معروف) خلال عام ٢٠١٦. ونسبت مسؤولية سقوط هؤلاء الضحايا إلى كل من القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة (٧٠٨)، وتنظيم الدولة الإسلامية (٢٣٥)، ووحدات حماية الشعب (٨)، والجماعات المنتسبة إلى الجيش السوري الحر (٥)، والجماعات المسلحة الأخرى (١٠)، وجماعات مسلحة مجهولة (١٤٥). وقد وقع العدد الأكبر من الانتهاكات التي جرى التحقق منها في حلب وريف دمشق ودرعا وإدلب.

١٧٧ - ونجم ما مجموعه ٥٣٣ من الإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال وجرى التحقق منها عن الغارات الجوية، ونسب ٤٥١ من تلك الإصابات إلى القوات الحكومية والقوات الموالية للحكومة، بينما نسب ٨٢ إصابة إلى أطراف في النزاع مجهولة. وكان من بين الأطراف المشاركة في العمليات الجوية في الجمهورية العربية السورية القواتُ الحكومية والقوات الدولية الداعمة للحكومة وأعضاء التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وتركيا وإسرائيل.

١٧٨ - ونجم ما مجموعه ٢٤٣ من الإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال وجرى التحقق منها عن إطلاق قذائف الهاون والهجمات بالصواريخ والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من قبل الجماعات المسلحة على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. ولم يزل الأطفال يتعرضون للقتل والتشويه بسبب الهجمات الانتحارية (٧٠)، وعمليات الإعدام (١٦)، وهجمات القناصة (١٧)، فضلا عن الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والذخائر غير المنفجرة (١٣٠). وفي شباط/فبراير، قطعت رؤوس ثلاثة أطفال أمام الملأ على يد تنظيم الدولة الإسلامية بعد أن اتهموا ''بالتجسس''. وإضافة إلى ذلك، اعتقل تنظيم الدولة الإسلامية ٤١ طفلا بسبب طائفة واسعة من الأعمال التي يصنفها في باب الجرائم، وأُعدم بعض أولئك الأطفال أو بترت أعضاؤهم.

١٧٩ - وتحققت الأمم المتحدة من ٨ حالات من حالات العنف الجنسي ضد الفتيات، شملت الاغتصاب والإكراه على الزواج والاسترقاق الجنسي. ونسب ٧ حالات إلى تنظيم الدولة الإسلامية، في حين نسبت حالة واحدة إلى مليشيا الشعيطات الموالية للحكومة. ووردت تقارير عن مطالبة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية بالزواج بالفتيات اللائي يقمن في المناطق الخاضعة لسيطرة التنظيم. وفي حالة جرى التحقق منها، اختطفت فتاة عمرها ١٤ عاما واغتصبت جماعيا على أيدي ٦ من مقاتلي التنظيم بعد أن رفضت أسرتها تزويجها. وأشارت التقارير أيضا إلى أن الفتيات الأيزيديات اللائي أسرن في العراق في عام ٢٠١٤ ما زلن يُهَرّبن إلى الجمهورية العربية السورية وداخل مناطقها ويستخدمن كرقيق جنسي. وتؤدي الصدمات النفسية التي يصاب بها الأطفال الضحايا بعد تعرضهم للعنف الجنسي والعار الاجتماعي الذي يصمهم من جراء ذلك إلى امتناعهم عن البوح بما أصابهم.

١٨٠ - وتحققت الأمم المتحدة من ٧٦ هجوما على المدارس ومن ١١ اعتداء على العاملين في مجال التعليم، أسفرت عن وقوع ٢٨ إصابة في صفوفهم. ويمثل ذلك العدد زيادة بنسبة ٤٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥. ونسبت تلك الهجمات إلى القوات الحكومية السورية والقوات الموالية للحكومة (٥٧ هجوما من ضمنها ٣٨ نفذت جوا)، وتنظيم الدولة الإسلامية (٦)، ووحدات حماية الشعب (واحد)، وجماعات مسلحة مجهولة (١٤). وتسبب ما جرى التحقق منه من الهجمات على المدارس في إصابة ٢٥٥ طفلا وقع معظمها في محافظتي حلب وإدلب. ففي تشرين الأول/أكتوبر، على سبيل المثال، تعرض مجمع مدرسة كمال قلعجي في محافظة إدلب لغارات جوية متتالية على يد القوات الموالية للحكومة، أدت إلى مصرع ٣ معلمين و ١٩ طفلا وجرح ٦١ طفلا آخرين، وألحقت أضرارا بليغة بالمدرسة.

١٨١ - وتحققت الأمم المتحدة من وقوع ٩١ هجوما على المرافق الطبية و ٣٠ هجوما على العاملين في المجال الطبي، أدت إلى إصابة ٢٩ طفلا و ٩٤ إصابة في صفوف الأفراد الطبيين. ويمثل ذلك ما يقرب من ثلاثة أضعاف الأرقام المسجلة في عام ٢٠١٥. ونسبت تلك الهجمات إلى القوات الحكومية السورية والقوات الموالية للحكومة، (٩٣ هجوما تشمل ٦١ هجوما نفذت جوا)، وتنظيم الدولة الإسلامية (٧)،

والجماعات المنتسبة للجيش السوري الحر (٢)، وأحرار الشام (واحد)، وجماعات مسلحة مجهولة (٣). ووقعت غالبية الانتهاكات التي جرى التحقق منها في محافظتي حلب وإدلب. وفي نيسان/أبريل، قتل ١٣ طفلا و ٤ موظفين طبيين في هجمات أصابت بها القوات الموالية للحكومة مستشفى القدس في محافظة حلب.

١٨٢ - ونسب ما مجموعه ٩ من حوادث استخدام المدارس لأغراض عسكرية إلى جماعات منتسبة للجيش السوري الحر (٥)، وتنظيم الدولة الإسلامية (٣)، والقوات الحكومية السورية (١). وقد تعرضت اثنتان من تلك المدارس في وقت لاحق لهجمات من قبل قوات مناوئة. ونسب ٤ من حوادث استخدام المرافق الطبية لأغراض عسكرية إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

١٨٣ - وتحققت الأمم المتحدة من اختطاف ٤٣ طفلا ونسب ذلك إلى تنظيم الدولة الإسلامية (٣٤)، ووحدات حماية الشعب (٨)، والقوات الحكومية والمليشيات الموالية للحكومة (١). واختطفت وحدات حماية الشعب والدفاع عن المرأة ما لا يقل عن ٨ أطفال لأغراض التجنيد.

١٨٤ - ولم يزل أطراف النزاع يستخدمون الحصار ومنع الحصول على المياه كتكتيك حربي؛ ففي نهاية عام ٢٠١٦ كان هناك ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٢٩٢ طفل ممن أغلقت دونهم المنافذ في المناطق المحاصرة. وتتحمل الحكومة المسؤولية عن ٨٠ في المائة من حالات الحصار، بينما كان تنظيم الدولة الإسلامية مسؤولا عن ١٧ في المائة منها. وقامت السلطات الحكومية بسحب الأدوية الأساسية من قوافل المساعدة الإنسانية أو استبعادها منها. ولم يتأت الوصول إلى أكثر من ٠٠٠ ٤١١ طفل ممن كانوا سيستفيدون من حملات التحصين ضد شلل الأطفال بسبب إصرار تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة على منع الوصول إليهم.

١٨٥ - وتحققت الأمم المتحدة من ٩٠ حالة من حالات منع وصول المساعدة الإنسانية، بما في ذلك ٣٧ من حالات منع الخدمات الإنسانية عمدا، و ٣٢ هجوما على المرافق الإنسانية وموظفيها، و ٢١ عملية حصار. ونسبت الحالات التي جرى التحقق منها إلى كل من القوات الحكومية السورية والقوات الموالية للحكومة (٥٩)، وتنظيم الدولة الإسلامية (١٥)، والجماعات المنتسبة للجيش السوري الحر (٢)، وجبهة النصرة (٢)، وجيش الإسلام (١)، وجماعات مسلحة مجهولة (٥). وفي أيلول/سبتمبر، تعرضت قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري لهجمات نفذت جوا غربي ريف حلب، قتل فيها ١٧ موظفا ورئيس فرع أورم الكبرى للهلال الأحمر العربي السوري.

التطورات ودواعي القلق

١٨٦ - لا يزال استمرار مستوى الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال في الجمهورية العربية السورية مصدر قلق شديد، وأنا أحث جميع الأطراف على الانخراط في عملية السلام الشاملة للجميع بقيادة سورية وتحت رعاية الأمم المتحدة من أجل إنهاء النزاع في الجمهورية العربية السورية. وأدعو أيضا جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، وأحث الحكومة على اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي قواتها المسلحة والمليشيات الموالية للحكومة.

اليمن

١٨٧ - ظل وقف الأعمال العدائية ساري المفعول ابتداء من نيسان/أبريل إلى أن أرجئت محادثات السلام في أوائل آب/أغسطس. ورغم استمرار القتال في العديد من المواقع خلال هذه الفترة، حدث انخفاض ملموس في عدد المصابين من الأطفال في الغارات الجوية خاصة، وفي عدد الهجمات الموجهة ضد المدارس والمستشفيات، ومع ذلك فإن احتدام الأعمال العدائية عقب إرجاء المحادثات قد أدى إلى زيادة الانتهاكات. وطوال عام ٢٠١٦، تعرقل توثيق الانتهاكات ضد الأطفال بسبب القيود المفروضة على إمكانية الوصول إليهم وانعدام الأمن.

الانتهاكات الجسيمة

١٨٨ - تحققت الأمم المتحدة من ٥١٧ حالة من حالات التجنيد والاستخدام في صفوف الأطفال الذين لم يكن عمر بعضهم يتجاوز ١١ سنة، ووقع ذلك بالأساس في عدن وأبين وعمران وصنعاء وتعز. ويعزى انخفاض حالات التجنيد والاستخدام المتحقق منها مقارنة بعام ٢٠١٥ (٩١٧) إلى صعوبة الرصد، لا إلى تراجع تلك الحالات. ولم يتأت التحقق في عام ٢٠١٦ من ١٠٥ من الحالات الأخرى التي أبلغ عنها. ونسب معظم الحالات المتحقق منها (٣٥٩) إلى الحوثيين والقوات المنتسبة إليهم. ونسب ٥٠ حالة إلى المقاومة الشعبية الموالية للحكومة، كما نسب ٢٩ إلى أنصار الشريعة، و ٢٧ إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، و ٢٦ إلى القوات المسلحة اليمنية. واستخدم الأطفال في الأغلب الأعم لحراسة نقاط التفتيش والمباني والقيام بدوريات وكحمالين. وفي ٦٩ من الحالات التي جرى التحقق منها، استخدم الفتيان في عمليات القتال ولا سيما في عمران وعدن. وقتل فتيان وجرح ٥ آخرون عندما كانوا في نقاط التفتيش أو ميدان القتال. وكان الفتيان المجندون في صفوف المقاومة الشعبية غالبا ما يقدمون على ذلك بدافع الرغبة في تأمين الدخل لأسرهن. وفي حالة واحدة جرى التحقق منها، في ١٩ حزيران/يونيه، كان ٥ فتيان مجندين في صفوف المقاومة الشعبية يصطفون داخل مبنى حكومي في الجوف وهم يحملون أسلحتهم ويرتدون الزي العسكري، بانتظار تحصيل مرتباتهم.

١٨٩ - ووثقت الأمم المتحدة اعتقال أو احتجاز ١٠ فتيان على أساس الاشتباه في ارتباطهم بطرف معارض من أطراف النزاع. ونسب ٧ من هذه الحالات إلى القوات المسلحة اليمنية و ٣ إلى المقاومة الشعبية. وفي حزيران/يونيه، وفي إطار تدابير بناء الثقة التي يسرتها الأمم المتحدة أثناء محادثات السلام، قام تحالف استعادة الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية بالإفراج عن ٥٢ طفلا قيل إنهم كانوا مرتبطين بأطراف النزاع. وسُلم الأطفال إلى الحكومة اليمنية وأعيد بعضهم إلى أحضان أسرهم.

١٩٠ - ولم يزل قتل الأطفال وتشويههم يمثّلان الانتهاك الخطير الأكثر شيوعا. وتحققت الأمم المتحدة من ١ ٣٤٠ إصابة في صفوف الأطفال، نجم عنها مصرع ٥٠٢ من الأطفال (٣٤٥ فتى؛ و ١٥٢ فتاة؛ و ٥ جنسهم غير معروف) وجرح ٨٣٨ طفلا (٦٢٠ فتى؛ و ٢١٨ فتاة). ونسب ٦٨٣ إصابة إلى التحالف، و ٤١٤ إلى الحوثيين والقوات المنتسبة إليهم، و ١٧ إلى المقاومة الشعبية، و ٦ إلى القوات المسلحة اليمنية، و ٦ إلى جماعة تنظيم الدولة الإسلامية في اليمن، وواحدة إلى تنظيم القاعدة في جزيرة العرب.

١٩١ - وقع العدد الأكبر من إصابات الأطفال التي جرى توثيقها في تعز، حيث نسب ٧٢ في المائة (٣٤٣ من ٤٧٤ إصابة) إلى الحوثيين، من جراء القتال البري أساسا. وفي عام ٢٠١٦، كان ٣٩ في

المائة من جميع إصابات الأطفال يعزى إلى القتال البري، إذ قتل ١٠٧ أطفال وجرح ٤٢١ آخرين. ووُثقت أعداد كبيرة من الإصابات في صفوف الأطفال في صعدة، حيث نسب ٩١ في المائة (٢٢٢ من ٢٤٥) من تلك الإصابات إلى الهجمات التي نفذها التحالف جوا. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الهجمات الجوية السبب في أكثر من نصف جميع الإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال، إذ قتل ٣٤٩ طفلا وجرح ٣٣٤ آخرين على الأقل. فعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر، أصاب هجوم جوي نفذه التحالف قاعة صلاح في صنعاء أثناء مراسم عزاء، فأسفر عن مقتل ما لا يقل عن ٢٤ طفلا.

١٩٢ - ونسب ما مجموعه ١١٣ إصابة في صفوف الأطفال إلى الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة، بما في ذلك في عدن التي يزعم أن الجماعات المسلحة زرعت فيها ألغاما أرضية قبل انسحابها منها. وإضافة إلى ذلك، وردت تقارير عن مقتل عدد من المدنيين داخل المملكة العربية السعودية بسبب الهجمات عبر الحدود.

١٩٣ - وتحققت الأمم المتحدة من ٥٢ من الهجمات على المدارس والمستشفيات، أدت إلى تدمير المرافق جزئيا أو كليا (٤٦)، وعلى الأفراد المشمولين بالحماية (٣) وعمليات النهب (٣). ونسب ٧٣ في المائة من الهجمات إلى التحالف (٢٨ مدرسة؛ و ١٠ مستشفيات) و ١٥ في المائة إلى الحوثيين والقوات المنتسبة إليهم (٤ مدارس؛ و ٤ مستشفيات) ونسبت هجمات أيضا إلى المقاومة الشعبية (٢) والقوات المسلحة اليمنية (١)، وإلى تبادل إطلاق النار.

١٩٤ - وجرى التحقق مما مجموعه ٣٣ هجوما على المدارس، طالت ٣٠ مدرسة. وأدى غالبية الحوادث (٢٨) إلى تدمير المدارس بسبب الغارات الجوية التي يقوم بها التحالف؛ ونُسب ٤ حوادث إلى الحوثيين؛ ونسب حادث واحد إلى القوات المسلحة اليمنية.

١٩٥ - وتحققت الأمم المتحدة من ١٩ هجوما على المستشفيات، طالت ١٦ مرفقا، وتعرضت المستشفيات في تعز ومأرب لهجمات متعددة، ونجم ١٠ منها عن غارات جوية قام بها التحالف. فعلى سبيل المثال، في ١٠ كانون الثاني/يناير، تعرض أحد المستشفيات في محافظة صعدة، لغارة جوية أسفرت عن مقتل ٤ أشخاص وإصابة ١٠ آخرين وتدمير عدة مبان تابعة للمستشفى. ونسب ٤ من الهجمات المتبقية التي جرى التحقق منها إلى الحوثيين في تعز والجوف، في حين نسب هجومان إلى المقاومة الشعبية.

١٩٦ - ووثق ما مجموعه ١٢ حادثا من حوادث استخدام المدارس لأغراض عسكرية. ونسب ستة إلى الحوثيين، وأربعة إلى المقاومة الشعبية، وواحد إلى القوات المسلحة اليمنية وأنصار الشريعة. وتعرض ٥ من المدارس المستخدمة لهجمات في وقت لاحق. وإضافة إلى ذلك، وقع حادثان من حوادث استخدام المستشفيات لأغراض عسكرية في الجوف، ونسبا إلى الحوثيين والمقاومة الشعبية.

١٩٧ - وخلال عام ٢٠١٦، اختطف ٤ فتيان، ٣ منهم في مأرب والحديدة على يد جماعات مسلحة مجهولة، وواحد في البيضاء على يد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب للحصول على فدية.

١٩٨ - وتلقت الأمم المتحدة ٢٢٠ تقريرا عن حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية، تشمل العراقيل البيروقراطية والقيود المفروضة على التنقل (١٤٩)؛ وأعمال العنف ضد عمال المساعدة الإنسانية وأصولها ومرافقها (٤٣)؛ وإعاقة تنفيذ الأنشطة الإنسانية (٢٨). وجرى توثيق معظم الحوادث والتحقق منها في

الحديدة وصنعاء وتعز وحجة، ونسبت إلى الحوثيين (١٨١)، وجماعات مسلحة مجهولة (١٧)، والتحالف (١٣)، والمقاومة الشعبية (٩).

التطورات ودواعي القلق

١٩٩ - لم يزل تنفيذ خطة العمل التي وقعتها حكومة اليمن في عام ٢٠١٤ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوات المسلحة اليمنية متعثرا بسبب تواصل النزاع. بيد أن الأمم المتحدة وشركاءها قدمت الدعم لإعادة إدماج ١٠٠ طفل جرى فصلهم عن الجماعات المسلحة في عدن.

٢٠٠ - وشاركت الأمم المتحدة أيضا في حوار معزز مع أطراف النزاع، بما في ذلك من خلال العديد من الاتصالات بين مكتب ممثلي الخاص والمملكة العربية السعودية، بصفتها الدولة التي تقود تحالف استعادة الشرعية في اليمن، لمعالجة الانتهاكات الجسيمة التي يستمر ارتكابها بحق الأطفال. وأبلغت الأمم المتحدة بالتدابير التي اتخذها التحالف في عام ٢٠١٦ للحد من وقع النزاع على الأطفال، بما في ذلك من خلال قواعد الاشتباك الخاصة به وإنشاء الفريق المشترك لتقييم الحوادث المكلف باستعراض جميع الحوادث التي تؤدي إلى وقوع ضحايا مدنيين، وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة. وهذه المبادرات هي خطوات في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإنني أحث التحالف على تحسين النهج الذي يتبعه، لأنه على الرغم من هذه التدابير فقد استمرت الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال بمستويات غير مقبولة في عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، ما زلت أشعر بالقلق الشديد من المحنة التي يعيشها الأطفال في اليمن وأطلب من الأطراف بقوة أن تتخذ تدابير عاجلة لوضع حد للانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال. كما أحث التحالف، ولا سيما المملكة العربية السعودية بصفتها الدولة التي تقود التحالف، على مواصلة تنقيح التدابير الوقائية والتصحيحية التي وضعت في عام ٢٠١٦ لحماية الأطفال وتنفيذها بالكامل، وعلى تعميق تعاونها مع الأمم المتحدة ومع ممثلتي الخاصة بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه في وقت إعداد هذا التقرير، كانت المملكة العربية السعودية قد أنشأت وحدة لحماية الأطفال في مقر التحالف.

باء - الحالات غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أو الحالات الأخرى

الهند

٢٠١ - لم يزل الأطفال يتأثرون من حوادث العنف بين الجماعات المسلحة والحكومة، ولا سيما في تشهاتيسغاره وجهارخند، وكذلك من مظاهر التوتر في جامو وكشمير.

الانتهاكات الجسيمة

٢٠٢ - تواصل ورود تقارير إلى الأمم المتحدة عن تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة، بما في ذلك جماعة الناكساليت، ولا سيما في تشهاتيسغاره وجهارخند. ولم تستطع الأمم المتحدة التحقق من تلك الحوادث بسبب القيود المفروضة على سبل الرصد والإبلاغ. وأفادت التقارير بأن الجماعات المسلحة لجأت إلى خطف الأطفال وتهديد آبائهم، وأُمِدّ أولئك الأطفال لاحقا بالتدريب العسكري وعملوا سعاة أو مخبرين أو حراسا في مفارز الأطفال. وفي آذار/مارس، نقلت الشرطة ٢٣ طفلا يواجهون خطر الاختطاف على أيدي الجماعات المسلحة في مقاطعة غوملا، جهارخند،

ودعمت التحاقهم بالمدارس. بيد أن تقارير لم يتأت التحقق منها تشير إلى أن الشرطة قد تكون بصدد استخدام الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة كمخبرين، الأمر الذي يمكن أن يجعلهم هدفا للانتقام.

٢٠٣ - ولم يزل الأطفال يسقطون قتلى وجرحى في سياق عمليات قوات الأمن الوطنية ضد الجماعات الماوية المسلحة. وحسب وزارة الشؤون الداخلية، فإن عدد المدنيين الذين قتلوا في هذه المواجهات قد ارتفع إلى ٢١٣ قتيلا مقارنة بعدد ١٧١ المسجل في عام ٢٠١٥، بيد أنه لم تتوفر عن الأطفال بيانات مصنفة.

٢٠٤ - واستنادا إلى المعلومات الواردة من الحكومة، أضرمت النيران في ما لا يقل عن ٣٠ مدرسة ودمرت جزئيا على أيدي الجماعات المسلحة في جامو وكشمير. وإضافة إلى ذلك، أكدت التقارير الحكومية إقدام قوات الأمن في المنطقة على استخدام ٤ مدارس لأغراض عسكرية لمدة عدة أسابيع. ومن المستجدات الداعية للقلق أن الماويين، على ما يزعم، يديرون عدة مدارس في تشهاتيسغاره ويجعلون التدريب على القتال جزءا من المنهاج الدراسي.

التطورات ودواعي القلق

٢٠٥ - في ضوء استمرار ورود تقارير عن تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة، أدعو الحكومة إلى وضع الآليات المناسبة لحماية الأطفال من التجنيد، وكذلك لفصل المجندين منهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. والأمم المتحدة مستعدة لتقديم المساعدة اللازمة في هذه العملية. وأحث الحكومة أيضا على ضمان حماية الأطفال من أي شكل من أشكال العنف في سياق القلاقل المدنية أو أثناء عمليات حفظ النظام.

نيجيريا

٢٠٦ - كثفت جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد المشهورة باسم ”بوكو حرام“ من هجماتها ضد المدنيين في المناطق الشمالية الشرقية من نيجيريا وفي البلدان المجاورة، بوسائل منها التفجيرات الانتحارية، وذلك بعد أن فقدت الجماعة أراضي في إثر عمليات قوات الأمن النيجيرية. وفي أواخر عام ٢٠١٦، انقسمت جماعة بوكو حرام إلى فصيلين. وفي هذا السياق، جرى التحقق من ٤٠٢ من الانتهاكات الجسيمة بحق ٢ ٦٩٨ طفلا. ويرد بيان مفصل بوقع النزاع المسلح على الأطفال في نيجيريا ضمن تقريري القطري (S/2017/304).

الانتهاكات الجسيمة

٢٠٧ - ارتفع عدد حالات تجنيد واستخدام الأطفال التي جرى التحقق منها في عام ٢٠١٦ (٢ ١٢٢) ارتفاعا كبيرا مقارنة بعام ٢٠١٥ (٢٧٨). وكان الطرفان الجانيان الرئيسيان هما جماعة بوكو حرام (١ ٩٤٧) والقوة المدنية المشتركة (١٧٥). واستخدمت الجماعة ٤ فتيان و ٢٦ فتاة لتنفيذ هجمات انتحارية في نيجيريا (١٩) وفي الكاميرون وتشاد والنيجر (١١). واستخدم معظم الأطفال المرتبطين بالقوة المدنية المشتركة في مهام الدعم.

٢٠٨ - وفي عام ٢٠١٦، احتجز ٢٣٧ طفلا بدعوى ارتباطهم بجماعة بوكو حرام، بينما احتجز ١ ١٢٨ طفلا بسبب انتساب آبائهم المزعوم. وفي حين أفرج عن معظمهم، لم يزل ٣٣٦ طفلا محتجزين حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بمن فيهم ٧١ طفلا ممن جرى احتجازهم منذ عام ٢٠١٥.

٢٠٩ - وجرى التحقق من قتل ٣٠٤ أطفال وتشويه ١٨٤ آخرين، وذلك يمثل زيادة مقدارها ٢٧ في المائة قياسا إلى عام ٢٠١٥. وشكلت الفتيات أكثر من نصف الضحايا. ونجم معظم الإصابات عن الهجمات الانتحارية، ويشمل ذلك الأطفال المستخدمين في هذه الحوادث، وقد اتخذت مخيمات النازحين هدفا للهجمات الانتحارية في ٧ من تلك الحوادث. وكانت جماعة بوكو حرام مسؤولة عن ٩٧ في المائة من الإصابات التي وقعت في صفوف الأطفال (٤٧٥). وشكل قتل قوات الأمن النيجيرية للأطفال الذين يشتبه في كونهم مفجرين انتحاريين مصدر قلق متنام، إذ قتل ١٣ طفلا في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر.

٢١٠ - وجرى التحقق من أعمال الاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام ضد ٥١ فتاة عمر بعضهن لا يتجاوز تسع سنوات. وإضافة إلى ذلك، تعرضت ٣ فتيات تتراوح أعمارهن بين ١٤ و ١٧ عاما للاغتصاب على أيدي عناصر قوات الأمن النيجيرية. ووردت أيضا ادعاءات بشأن ١٩ حالة من حالات الاعتداء الجنسي على فتيات في مخيمات النازحين، قيل إن عناصر قوات الأمن النيجيرية ومسؤولي المخيم والقوة المدنية المشتركة وجماعات القصاص الأهلية تورطوا فيها. وأفضى التحقيق الذي أمرت به الحكومة الاتحادية إلى اعتقال ٨ جناة مشتبه فيهم.

٢١١ - ولم توثق في نيجيريا في عام ٢٠١٦ أي هجمات على المدارس والمستشفيات. غير أن جماعة بوكو حرام شنت ٣ هجمات على المدارس و ٥ على المستشفيات في منطقة ديفا من النيجر. وأسفر هجوم على مركز طبي عن مقتل أحد الموظفين الصحيين. وجرى التحقق من استخدام ٧ مدارس لأغراض عسكرية على أيدي قوات الأمن النيجيرية في ولايتي بورنو (٥) ويوبي (٢)، وقد أخليت اثنتان منها في أوائل عام ٢٠١٧.

٢١٢ - وقامت جماعة بوكو حرام باختطاف ١٧ فتى و ١٧ فتاة في عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، جرى توثيق اختطاف ٢ ٠٤٦ طفلا من السنوات السابقة في المناطق التي حررت في أعقاب عمليات قوات الأمن النيجيرية. وقد أطلق سراح ١٠٦ من التلميذات اللائي اختطفن في شيبوك في عام ٢٠١٤، ويرجع ذلك في جانب منه إلى المفاوضات المدعومة دوليا بين جماعة بوكو حرام والحكومة.

٢١٣ - وجرى التحقق من حادث واحد من حوادث منع وصول المساعدة الإنسانية إلى وجهتها. وفي ٢٨ تموز/يوليه، أصيب موظفان بجروح على يد معتدين مجهولين أثناء هجوم على إحدى قوافل المساعدة الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وهي في طريق العودة إلى مايدوغوري. وفي أعقاب ذلك الحادث، جرى تعليق عمليات الأمم المتحدة باتجاه باما لمدة ١٨ يوما.

التطورات ودواعي القلق

٢١٤ - أشيد بالجهود التي بذلتها الحكومة لتحسين حماية الأطفال، بما في ذلك وضع خطة عمل لتنفيذ إعلان المدارس الآمنة، الذي أقر في عام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، فقد منحت الأمم المتحدة منذ نيسان/أبريل إمكانية الوصول إلى الأطفال المحتجزين في ثكنات جيوا، وساعد ذلك في إطلاق سراح ١ ٣٠٠ طفل وإعادة إدماجهم.

٢١٥ - وبعد إدراج القوة المدنية المشتركة في قائمة الجهات المتورطة في تجنيد الأطفال واستخدامهم في تقريري السابق (A/70/836–S/2016/360)، شرعت الأمم المتحدة في حوار مع تلك الجماعة من أجل وضع خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي هذا الصدد، فإنني أرحب بتوقيع خطة العمل الذي تم أثناء فترة إعداد هذا التقرير.

٢١٦ - وأخيرا، فقد جرى تقديم الدعم في مايدوغوري لما مجموعه ٧٦٥ فتاة وقعن ضحايا لأعمال العنف الجنسي على أيدي جماعة بوكو حرام، وذلك من خلال برنامج مجتمعي لإعادة التأهيل تموله اليونيسيف ويرمي إلى التصدي للتصورات المجتمعية السلبية السائدة عن الفتيات والنساء اللائي تعرضن للعنف الجنسي. وأشجع المنظمات دون الإقليمية على دعم هذه الجهود.

باكستان

٢١٧ - انخفضت الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة بنسبة ٢٨ في المائة في عام ٢٠١٦، حيث بلغ عدد الحوادث التي أوردتها التقارير ٤٤١ حادثا. ونسب معظم الحوادث إلى حركة طالبان باكستان. واختُتمت في نيسان/أبريل ٢٠١٦ العمليةُ الأمنية التي شنت في عام ٢٠١٤ ضد الجماعات المسلحة شمالَ وزيرستان، على الرغم من استمرار وجود عسكري كبير هناك.

الانتهاكات الجسيمة

٢١٨ - لم تزل التقارير عن استخدام الأطفال وتجنيدهم من مصادر تشمل المدارس الدينية الإسلامية، مصدر قلق، كما وردت تقارير عن لجوء الجماعات المسلحة إلى استخدام الأطفال في تنفيذ الهجمات الانتحارية. وفي حادث وقع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وشكل مصدر قلق بالغ، قتل ٥٢ شخصا على الأقل وجرح أكثر من ١٠٠ آخرين عندما قام انتحاري مراهق بتفجير نفسه في ضريح شاه نوراني في بلوشستان.

٢١٩ - وقد كانت البيانات المتعلقة بالضحايا المدنيين والمصنفة حسب العمر محدودة جدا، غير أن التقارير أشارت إلى أن بلوشستان كانت هي المنطقة التي وقع فيها معظم الحوادث التي أصابت الأطفال. فعلى سبيل المثال، في ٧ شباط/فبراير، قتل ١٠ أشخاص على الأقل بينهم فتاة واحدة، في هجوم انتحاري على مركبة تابعة للقوات المسلحة الباكستانية في كويتا. ووقعت الهجمات أيضا في أجزاء أخرى من البلد. وفي لاهور، أدى هجوم انتحاري جرى بحديقة عمومية في ٢٧ شهر آذار/مارس، إلى مصرع ٧٤ شخصا، من ضمنهم ٢٩ طفلا. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، قتل طفل واحد على الأقل في هجوم بالقنابل على قاعة عمومية في كراتشي، أعلنت جماعة لاخي جهانغفي العلمي مسؤوليتها عنه.

٢٢٠ - وشن ما مجموعه ٦ هجمات على المؤسسات التعليمية في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية وخيبر باختونخوا. وفي ٢٠ شباط/فبراير، نسفت عناصر مسلحة جزءا من مدرسة حكومية شيدت حديثا في جنوب وزيرستان. وعلاوة على ذلك، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت حركة طالبان باكستان مسؤوليتها عن هجوم بالقنابل على مدرسة ابتدائية حكومية في مقاطعة موحماند الواقعة ضمن المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، قيل إنها تروج ”القيم الغربية“.

٢٢١ - وتواصلت في عام ٢٠١٦ هجمات الجماعات المسلحة ضد عمال الرعاية الصحية، بما في ذلك الاعتداء المباشر على موظفين صحيين يتولون عمليات التحصين ضد شلل الأطفال

وتهديدهم وتخويفهم، وهي هجمات أدانتها الحكومة. ووقع معظم الحوادث في خيبر باختونخوا والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، وأدت إلى مقتل موظف صحي واحد على الأقل ممن يتولون عمليات التحصين ضد شلل الأطفال.

التطورات ودواعي القلق

٢٢٢ - في تشرين الثاني/نوفمبر، صدقت باكستان البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وأنا أرحب بهذه الخطوة المهمة، وأحث الحكومة على الوفاء بالتزاماتها بموجب البروتوكول الاختياري، ولا سيما عن طريق تجريم تجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية.

الفلبين

٢٢٣ - لم يزل الأطفال يتأثرون بوقع الاشتباكات المسلحة المنخفضة الحدة، وكذلك من العمليات العسكرية الكبرى التي تقوم بها القوات الحكومية ضد الجماعات المسلحة، ولا سيما في منطقة مينداناو. وقد كان من الصعب الوصول إلى المناطق المنشودة للقيام بعملية الرصد بسبب تكاثف أنشطة الجماعات المسلحة في باسيلان ولاناو ديل سور وماغيندناو وسولو. وفي أعقاب استئناف محادثات السلام بين الحكومة والجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين/الجيش الشعبي الجديد في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، تراجعت الانتهاكات الجسيمة المرتكبة أثناء الاشتباكات الواقعة بين هذين الطرفين تراجعا كبيرا.

الانتهاكات الجسيمة

٢٢٤ - تحققت الأمم المتحدة من تجنيد ٩ فتيان واستخدامهم (تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ عاما). ومن بين الحالات التي جرى التحقق منها، نسبت ٨ إلى الجماعات المسلحة؛ في حين نسبت ٥ إلى جبهة مورو للتحرير الوطني، و ٣ إلى الجيش الشعبي الجديد. ودُرب بعض الفتيان على استعمال الأسلحة واستخدموا في القتال، مثلما استخدموا في مهام تقديم الدعم. وتوفي طفل جنّده الجيش الشعبي الجديد أثناء اشتباك مع القوات المسلحة الفلبينية. وإضافة إلى ذلك، فإن تقارير موثوقة توحي بأن مناضلي بانغسامورو الإسلاميين في سبيل الحرية وجماعة أبو سياف وجماعة موطي قاموا بتجنيد الأطفال للقتال. وإضافة إلى ذلك، جرى التحقق من حادث نسب إلى القوات المسلحة الفلبينية، التي ظلت منذ عام ٢٠١٣ تستخدم فتى في مهمة لتقديم الدعم في نيغروس الغربية.

٢٢٥ - ووثقت الأمم المتحدة احتجاز ٨ أطفال دون إجراءات قضائية رسمية لارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، على الرغم من جهود الدعوة المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة، ما زال فتى عمره ١٥ عاما محتجزا في سجن للبالغين في باسيلان بسبب ارتباطه المزعوم بجماعة أبو سياف وذلك منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٢٢٦ - وتحققت الأمم المتحدة من قتل وتشويه ٣٨ طفلا (١٤ طفلا منهم لقوا حتفهم؛ وجرح ٢٤ آخرين؛ منهم ٢٦ فتى؛ و ١٢ فتاة). ونسبت تلك الحالات إلى كل من القوات المسلحة الفلبينية (١١)؛ وحالتان اثنتان إلى القوات المسلحة الفلبينية والشرطة في عملية مشتركة؛

و ٧ إلى جماعات مسلحة يزعم أنها موالية للحكومة (الجيش الإصلاحي الجديد للشعوب الأصلية (٦)؛ وجماعة ألامارا (١)). وإضافة إلى ذلك، نسب ٤ حالات إلى مناضلي بانغسامورو الإسلاميين، ونسبت اثنتان إلى الجيش الشعبي الجديد. وإلى جانب الحوادث التي تعرض لها الأطفال بسبب تبادل إطلاق النار أو الهجمات العشوائية أو المتفجرات من مخلفات الحرب، فقد كانوا يستهدفون أيضا بأعمال القتل والتعذيب المزعوم.

٢٢٧ - وجرى التحقق مما مجموعه ١٠ هجمات استهدفت ١٢ مدرسة ونسبت إلى القوات المسلحة الفلبينية (٢)، ومناضلي بانغسامورو الإسلاميين (١)، ولم يُنسب ٧ هجمات إلى جهة بعينها. ووردت تقارير عن تعرض معلمين يعملون في مدارس تديرها منظمات غير حكومية في مناطق تقطنها الشعوب الأصلية لتهديدات على أيدي جماعات مسلحة موالية للحكومة. وإضافة إلى ذلك، وثقت الأمم المتحدة استخدام ٨ مدارس لأغراض عسكرية (على يد القوات المسلحة الفلبينية أو الشرطة الوطنية الفلبينية (٦)، وجماعة موطي (٢))، وتعرض ٤ مدارس منها لهجمات استهدفتها بمن كانوا يشغلونها.

٢٢٨ - ومن بين حالات الاختطاف الأربع التي وردت تقارير بشأنها في عام ٢٠١٦، جرى التحقق من حالة واحدة وقعت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وفي هذا الحادث، أخذ جماعة مناضلي بانغسامورو طفلا عمره ثمانية أعوام وأبويه رهائنَ لديهم. وقد أفرج عن الصبي وأمه؛ غير أن أباه قتل حسبما ذكرت التقارير.

التطورات ودواعي القلق

٢٢٩ - في ضوء الانتهاكات المستمرة، قامت الأمم المتحدة بدعم جهود الحكومة من أجل تعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع. وقد أصدرت وزارة الدفاع الوطني، على وجه التخصيص، تعميما يحدد الإجراءات والمبادئ التوجيهية للقوات المسلحة الفلبينية من أجل منع الانتهاكات الخطيرة. ومن أجل زيادة تعزيز حماية الأطفال، أشجع الحكومة على الإسراع باعتماد مشروع القانون المتعلق بمسألة ''الأطفال في حالات النزاع المسلح'' مع الحرص على أن يتقيد بأسمى معايير القانون الدولي وأن يستفيد من آليات حماية الأطفال القائمة من أجل تقديم المساعدة إلى الضحايا.

٢٣٠ - وفيما يتعلق بجبهة مورو الإسلامية للتحرير، فإنني أثني على الجبهة للتقدم الكبير الذي أحرزته في تنفيذ خطة العمل الرامية إلى إنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي هذا الصدد، فإن جميع الأطفال البالغ عددهم ١ ٨٦٩ الذين حددتهم الجبهة باعتبارهم مرتبطين بجناحها المسلح قد خضعوا لعملية فك الارتباط في إطار سلسلة من المناسبات، كان آخرها قد جرى في آذار/مارس ٢٠١٧. وقد أصدرت الجبهة أيضا توجيها يقتضي انتظام الرصد الذاتي للعناصر المسلحة وفرزهم، كما يقتضي وضع مبادئ توجيهية لتقدير السن تنشئ ضمانات تقي الأطفال من الارتباط وإعادة الارتباط. وعلى الجماعات المسلحة الأخرى أن تحذو حذو الجبهة في هذا التقدم الكبير المحرز، ومن ضمنها الجبهة الديمقراطية الوطنية للفلبين/الجيش الشعبي الجديد، التي أجرت مناقشات مع اليونيسيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تايلند

٢٣١ - تواصل في عام ٢٠١٦ حوار السلام بين الحكومة ومنظمة جامعة تلتئم فيها الجماعات المسلحة. بيد أن أعمال العنف المسلح قد استمرت في جنوب تايلند، وشملت اشتباكات متفرقة بين قوات الأمن والجماعات المسلحة، وهجمات شنتها الجماعات المسلحة على أهداف مدنية.

الانتهاكات الجسيمة

٢٣٢ - تلقت الأمم المتحدة تقارير عن مقتل ٥ أطفال وجرح ٢٧ آخرين من جراء هجمات بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وحوادث إطلاق النار. وهذا يمثل زيادة عن عدد ضحايا الأطفال المسجل في عام ٢٠١٥ والذي بلغ ١٩ ضحية (قتل ٤؛ وجرح ١٥). ففي نيسان/أبريل، على سبيل المثال، قتل في مقاطعة سونغخلا صبي يبلغ عمره أربع سنوات في هجوم بالقنابل بواسطة دراجة نارية زُعم أنه كان يستهدف الشرطة.

٢٣٣ - ولم تزل المدارس وموظفو التعليم هدفا لهجمات الجماعات المسلحة، بما في ذلك من خلال قتل المعلمين والهجمات بواسطة إشعال الحرائق والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع. ففي ٦ أيلول/سبتمبر على سبيل المثال، فُجِّر جهاز يدوي الصنع محمول على دراجة نارية أمام مدرسة ابتدائية، فأدى إلى مقتل طفلة عمرها أربع سنوات وجرح ما لا يقل عن ١٠ أشخاص، من بينهم معلمون. ووردت تقارير عن هجوم استهدف أحد المستشفيات في ١٣ آذار/مارس، اقتحمت أثناءه جماعة مسلحة مجهولة مستشفى جوه آيرونغ في مقاطعة ناراتيوات، واستخدمته للهجوم على مركز أمني تابع للحكومة يقع على مقربة منه. وقبل أن يغادر المهاجمون، قاموا بتكبيل ممرضة حامل وحطموا تجهيزات المستشفى.

التطورات ودواعي القلق

٢٣٤ - إنني أرحب بالحوار الجاري لإحلال السلام بين الحكومة والجماعات المسلحة، وأشجع جميع الأطراف المعنية على إدراج حماية الأطفال والمدارس في المناقشات.

رابعا - التوصيات

٢٣٥ - يساورني القلق الشديد من حجم الانتهاكات التي ارتكبت بحق الأطفال في عام ٢٠١٦ ومن خطورتها، فقد شملت مستويات مقلقة من أعمال القتل والتشويه والتجنيد والاستخدام، وكذلك منع وصول المساعدة الإنسانية في بعض الحالات، وأناشد أطراف النزاع ومجلس الأمن والدول الأعضاء اتخاذ إجراءات فورية لمنع وقوع تلك الانتهاكات بحق الأطفال.

٢٣٦ - ويجب أن يكون ضمان تقيد جميع الأطراف على نحو تام بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين هو الحجر الأساس لجهودنا في سبيل منع الانتهاكات. وفي هذا الصدد، أرحب بالخطوات التي اتخذها عدد من الدول الأعضاء لإبرام التزامات دولية في مجال حماية الأطفال في سياق النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال تصديق البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وإقرار التزامات باريس لحماية الأطفال المجندين أو المستخدمين بصورة غير مشروعة من جانب القوات أو الجماعات المسلحة. ولتحقيق هدف حماية الأطفال في جميع الحالات المشار إليها في هذا التقرير،

فإنني أحث جميع الدول الأعضاء المنخرطة في العمليات الموجهة ضد الجماعات المتطرفة العنيفة، سواء كانت تعمل فرديا أم في إطار تحالفات، أن تبرم التزامات بوضع ضمانات محددة لحماية الأطفال من الانتهاكات، تشمل زيادة التركيز على مبدأي التمييز والتناسب بموجب القانون الدولي الإنساني.

٢٣٧ - وأحث الدول الأعضاء، بما في ذلك أثناء مكافحتها للتطرف العنيف، على أن تعامل الأطفال الذين يدعى أنهم مرتبطون بالجماعات المسلحة غير التابعة للدول باعتبارهم ضحايا في المقام الأول، وأن تقوم على وجه السرعة باعتماد قواعد تنظم تسليمهم إلى الجهات المدنية المعنية بحماية الأطفال بغية إعطاء الأولوية لإعادة إدماجهم. وأشجع أيضا مجلس الأمن على تسليط الضوء على الأثر الضار الذي يلحق الأطفال من جراء اتساع نطاق عمليات فرز المدنيين في حالات النزاع المسلح.

٢٣٨ - وأشجع الدول الأعضاء على أن تضع آليات طويلة الأجل ومتعددة السنوات لإعادة إدماج الأطفال الذين وقعوا ضحية التجنيد والاستخدام، وأن يشمل ذلك التركيز بخاصة على الفتيات وعلى البرامج النفسية والاجتماعية والتربوية والتدريب المهني. ويعد توفير التمويل الكافي الطويل الأجل ذا أهمية حيوية في تنفيذ هذه البرامج والمحافظة على استمراريتها.

٢٣٩ - وأرحب بالجهود الوطنية والدولية الرامية إلى مساءلة الجناة عن الجرائم المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح. فالإفلات من العقاب يجب أن ينتهي لتنكسر دوامة العنف وتَتَدعّم جهود الوقاية. وينبغي للدول الأعضاء أن تعزز دعمها لنظم العدالة بتخصيص الموارد الكافية والقدرات اللازمة لإجراء التحقيقات بشأن الأشخاص الذين يرتكبون جرائم بحق الأطفال وملاحقتهم قضائيا.

٢٤٠ - وأرحب بالدور القيادي الذي تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال حماية الأطفال ومساهماتها في ذلك. وأدعو المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إلى أن تعمل مع ممثلتي الخاصة من أجل مواصلة دمج اعتبارات حماية الأطفال في سياساتها وفي التخطيط لعمليات دعم السلام وتدريب الموظفين وتنفيذ العمليات.

٢٤١ - وإنني أحث الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المنخرطة في مفاوضات وقف الأعمال العدائية أو اتفاقات السلام على أن تدرج فيها أحكاما محددة لحماية الأطفال من البداية لمنع وقوع الانتهاكات الجسيمة.

٢٤٢ - وأدعو مجلس الأمن إلى أن يواصل المطالبة بنشر قدرات مكرسة لحماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة للسلام، انسجاما مع سياسة الأمم المتحدة المنقحة حديثا بشأن حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة للسلام، من أجل تعميم مراعاة حماية الأطفال، والتحاور بشأن خطط العمل، وإطلاق سراح الأطفال وإعادة إدماجهم، ومن أجل الرصد والإبلاغ. وينبغي تقييم الحاجة إلى تلك القدرات، بما في ذلك الميزانية المطلوبة، على نحو منهجي أثناء إعداد عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية.

خامسا – القوائم الواردة في مرفقي هذا التقرير

٢٤٣ – نجمت التعديلات التي أدخلت في طريقة عرض القوائم الواردة في مرفقي هذا التقرير عن الفروع التي أضيفت إلى التقرير وخصصت للإشارة إلى التطورات الحاصلة في الحالات المشمولة ودواعي القلق المتصلة بها. وفي هذا الصدد، فإن المرفقين كليهما قد قَسّم القائمة إلى فرعين: أحدهما مخصص لأطراف النزاع التي وضعت تدابير لتحسين حماية الأطفال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وبين الأطراف التي لم تقم بذلك.

٢٤٤ – ففي أفغانستان، أدرج تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان في القائمة لضلوعه في تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم على ضوء عدد الحوادث التي جرى التحقق منها ونسبت إليه. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدرجت جماعة ماي – ماي مازيمبا في المرفقين لضلوعها في تجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم بالنظر إلى عدد الحوادث التي نسبت إلى ذلك الطرف منذ ظهورها في أواسط عام ٢٠١٦. وفي العراق، تورطت قوات الحشد الشعبي في ٥٧ من حالات التجنيد والاستخدام التي جرى التحقق منها في عام ٢٠١٦ وقد أدرجت في القائمة بسبب هذا الانتهاك. وفي الجمهورية العربية السورية، قام جيش الإسلام أيضا بتجنيد الأطفال واستخدامهم بأعداد كبيرة ومن ثم أدرج في القائمة. وقد أدرج جميع الأطراف المذكورة أعلاه في الفرع ألف من المرفق الأول. وفي اليمن، أدت أعمال تحالف استعادة الشرعية في اليمن موضوعيا إلى إدراج هذا الطرف في القائمة بسبب قتل الأطفال وتشويههم، حيث نسب إليه إصابة ٦٨٣ طفلا، ولما قام به من هجمات ضد المدارس والمستشفيات خلال عام ٢٠١٦، إذ جرى التحقق من مسؤوليته عن ٣٨ حادثا. وقد أدرج التحالف في الفرع باء من المرفق الأول، بما أنه قد اتخذ تدابير أثناء فترة التقرير ترمي إلى تحسين حماية الأطفال.

٢٤٥ – وتورطت أطراف أخرى في النزاع سبق إدراجها في القائمة في انتهاكات إضافية استنادا إلى الحوادث التي وقعت في عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، ونظرا إلى مستويات عمليات الاختطاف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن تحالف القوات الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري قد أدرجت في القائمة بسبب ذلك الانتهاك. وفي نيجريا، أدرجت جماعة بوكو حرام في القائمة بسبب ضلوعها في أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي على ضوء الحالات التي جرى التحقق منها بفضل تحسن إمكانية الوصول إلى الضحايا. وفي الجمهورية العربية السورية، أدرجت القوات الحكومية والمليشيات الموالية للحكومة في القائمة بسبب تجنيد الأطفال واستخدامهم. وفي هذا البلد ذاته، أدرج تنظيم الدولية الإسلامية في القائمة أيضا بسبب ضلوعه في اختطاف الأطفال.

٢٤٦ – أما فيما يتعلق برفع الأسماء من القائمة، فإن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد اتخذت جميع الخطوات الضرورية المنصوص عليها في خطة عملها فيما يتصل بتجنيد الأطفال واستخدامهم ومن ثم فقد رفع اسم ذلك الطرف من القائمة فيما يتصل بهذا الانتهاك. غير أن اسمها ما زال مدرجا في القائمة بسبب أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي. وفي الفلبين، رفع اسم جبهة مورو الإسلامية للتحرير من القائمة فيما يتصل بتجنيد الأطفال واستخدامهم في أعقاب إنجاز خطة عملها.

٢٤٧ – ونجمت تعديلات أخرى أدخلت في القائمة عما طرأ من تغيرات في مشهد النزاع المسلح في الحالات المعنية. ففي أفغانستان، جرى تعديل اسم حركة الطالبان. وفي الجمهورية العربية السورية، غُيّر اسم القوات الحكومية والجيش السوري الحر تغييرا طفيفا للتعبير على نحو أدق عن الواقع الميداني. وفي اليمن، أدخل أيضا تغيير طفيف في اسم القوات الحكومية.

المرفق الأول

الأطراف الضالعة في انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، عملا بقرارات مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٢٢٥ (٢٠١٥)*

ألف – الأطراف المدرجة في المرفق التي لم تتخذ تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال

الأطراف في أفغانستان

الجهات غير التابعة للدولة

١ – شبكة حقاني[أ،ب]

٢ – الحزب الإسلامي بزعامة قلب الدين حكمتيار[أ،ب]

٣ – تنظيم الدولة الإسلامية – ولاية خراسان[أ،ب]

٤ – قوات الطالبان والجماعات المنتسبة إليها، بما فيها جبهة تورا بورا وجماعة الدعوة إلى القرآن والسنة وشبكة لطيف منصور[أ،ب،د،هـ]

الأطراف في كولومبيا

الجهات غير التابعة للدولة

١ – جيش التحرير الوطني[أ]

الأطراف في جمهورية أفريقيا الوسطى

الجهات غير التابعة للدولة

١ – ائتلاف سيليكا السابق، والجماعات المسلحة المرتبطة به[أ،ب،ج،د،•]

٢ – ميليشيات الدفاع المحلية المعروفة باسم ”أنتي بالاكا“[أ،ب،ج]

٣ – جيش الرب للمقاومة[أ،ب،ج،هـ]

---

* الأطراف المدرجة في الفرع ألف لم تتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. والأطراف المدرجة في الفئة باء اتخذت تدابير لتحسين حماية الأطفال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

(أ) طرف ضالع في تجنيد الأطفال واستخدامهم.

(ب) طرف ضالع في قتل الأطفال وتشويههم.

(ج) طرف ضالع في أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال.

(د) طرف ضالع في الهجمات الموجهة ضد المدارس و/أو المستشفيات.

(هـ) طرف ضالع في اختطاف الأطفال.

† طرف وقع خطة عمل مع الأمم المتحدة وفقاً لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجهات غير التابعة للدولة

١ - تحالف القوى الديمقراطية[أ،ب،د،هـ]

٢ - القوات الديمقراطية لتحرير رواندا[أ،ج،د،هـ]

٣ - قوات المقاومة الوطنية في إيتوري[أ،ج،د،هـ]

٤ - جيش الرب للمقاومة[أ،ب،ج،هـ]

٥ - تحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة ''الكولونيل جانفييه''[أ]

٦ - اتحاد الوطنيين الكونغوليين من أجل السلام (المعروف أيضا باسم ماي - ماي ''لافونتين'')[أ]

٧ - جماعة ماي - ماي مازيمبا[أ،ب]

٨ - جماعة ماي - ماي سيمبا[أ،ج]

٩ - جماعة ماي - ماي كاتا كاتانغا[أ]

١٠ - جماعة ندوما للدفاع عن الكونغو الجديد/فصيل شيكا ماي - ماي[أ،ب]

١١ - جماعة ماي - ماي نياتورا[أ]

١٢ - جماعة رايا موتومبوكي[أ،ج]

الأطراف في العراق

الجهات غير التابعة للدولة

١ - تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[أ،ب،ج،د،هـ]

٢ - قوات الحشد الشعبي[أ]

الأطراف في مالي

الجهات غير التابعة للدولة

١ - أنصار الدين[أ،ج]

٢ - حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا[أ،ج]

الأطراف في ميانمار

الجهات التابعة للدولة

١ - جيش التاتماداو تشي، بما فيه قوات حرس الحدود المدمجة[أ،†]

الجهات غير التابعة للدولة

١ - جيش كارين الخيري الديمقراطي[أ]

٢ - جيش استقلال كاشين[أ]

٣ - جيش التحرير الوطني لكارين[أ]

٤ - مجلس السلام التابع لجيش التحرير الوطني لكارين[أ]

٥ - الجيش الكاريني[أ]

٦ - جيش جنوب ولاية شان[أ]

٧ - جيش ولاية وا المتحد[أ]

الأطراف في الصومال

الجهات غير التابعة للدولة

١ - حركة الشباب[أ]،[ب]،[هـ]

٢ - أهل السنة والجماعة[أ]

الأطراف في جنوب السودان

الجهات التابعة للدولة

١ - الجيش الشعبي لتحرير السودان[أ]،[ب]،[ج]،[هـ]،†

الجهات غير التابعة للدولة

١ - الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان[أ]،[ب]،†

٢ - الجيش الأبيض[أ]

الأطراف في السودان

الجهات غير التابعة للدولة

١ - حركة العدالة والمساواة[أ]،†

٢ - الميليشيات الموالية للحكومة[أ]

٣ - جيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد[أ]

٤ - جيش تحرير السودان/فصيل مني ميناوي[أ]،†

الأطراف في الجمهورية العربية السورية

الجهات التابعة للدولة

١ - القوات الحكومية، بما فيها قوات الدفاع الوطني والمليشيات الموالية للحكومة[أ،ب،ج،د]

الجهات غير التابعة للدولة

١ - أحرار الشام[أ،ب]

٢ - الجماعات المنتسبة للجيش السوري الحر[أ]

٣ - تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام[أ،ب،ج،د،هـ]

٤ - جيش الإسلام[أ]

٥ - جبهة النصرة (المعروفة أيضا باسم جبهة فتح الشام)[أ،ب]

٦ - وحدات حماية الشعب[أ]

الأطراف في اليمن

الجهات التابعة للدولة

١ - القوات الحكومية، بما فيها القوات المسلحة اليمنية[أ،†]

الجهات غير التابعة للدولة

١ - الحوثيون/أنصار الله[أ،ب،د]

٢ - تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية/جماعة أنصار الشريعة[أ]

٣ - الميليشيات الموالية للحكومة، بمن في ذلك السلفيون واللجان الشعبية[أ]

باء - الأطراف المدرجة في المرفق التي اتخذت تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال

الأطراف في أفغانستان

الجهات التابعة للدولة

١ - الشرطة الوطنية الأفغانية، بما فيها الشرطة المحلية الأفغانية[أ،†]

الأطراف في كولومبيا

الجهات غير التابعة للدولة

١ - القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي[أ]

الأطراف في جمهورية الكونغو الديمقراطية

الجهات التابعة للدولة

١ - القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية[ج]،†

الأطراف في مالي

الجهات غير التابعة للدولة

١ - الحركة الوطنية لتحرير أزواد[أ]،[ج]،†

الأطراف في الصومال

الجهات التابعة للدولة

١ - الجيش الوطني الصومالي[أ]،[ب]،†

الأطراف في السودان

الجهات التابعة للدولة

١ - قوات الأمن الحكومية، بما فيها القوات المسلحة السودانية، وقوات الدفاع الشعبي، وقوات الشرطة السودانية[أ]،†

الجهات غير التابعة للدولة

١ - الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال[أ]،†

الأطراف في اليمن

الجهات التابعة للدولة

١ - تحالف استعادة الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية في اليمن[ب]،[د]

المرفق الثاني

الأطراف الضالعة في انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح غير المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، أو في حالات أخرى ، عملا بقرارات مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٢٢٥ (٢٠١٥)*

ألف – الأطراف المدرجة في المرفق التي لم تتخذ تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال

الأطراف في نيجيريا

الجهات غير التابعة للدولة

١ – جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد، المعروفة أيضا باسم جماعة بوكو حرام[أ،ب،ج،د،هـ]

الأطراف في الفلبين

الجهات غير التابعة للدولة

١ – جماعة أبو سياف[أ]

٢ – حركة بنغسامورو للمناضلين الإسلاميين في سبيل الحرية[أ]

٣ – الجيش الشعبي الجديد[أ]

باء – الأطراف المدرجة في المرفق التي اتخذت تدابير خلال الفترة المشمولة بالتقرير لتحسين حماية الأطفال

الأطراف في نيجيريا

الجهات غير التابعة للدولة

١ – القوة المدنية المشتركة[أ]†

---

* الأطراف المدرجة في الفرع ألف لم تتخذ تدابير لتحسين حماية الأطفال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. والأطراف المدرجة في الفئة باء اتخذت تدابير لتحسين حماية الأطفال أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

(أ) طرف ضالع في تجنيد الأطفال واستخدامهم.

(ب) طرف ضالع في قتل الأطفال وتشويههم.

(ج) طرف ضالع في أعمال الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال.

(د) طرف ضالع في الهجمات الموجهة ضد المدارس و/أو المستشفيات.

(هـ) طرف ضالع في اختطاف الأطفال.